مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٤٥٤**

الاثنين، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كونجول	(موريشيوس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد تشن تشو
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بلينغا – إبوتو
	كولومبيا	السيد فرنكو
	المكسيك	السيدة لاخوس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

02-22186 (A)
0222186

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وأوكرانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، طبقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شاهوفيتش (يوغوسلافيا) المقعد المخصص له على طاولة المجلس، وشغل السيد آرياس (إسبانيا) والسيد كوتشينسكي (أوكرانيا) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/62 وتتضمن تقرير الأمين العام المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ويستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية من السيد جان ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): يسعدني إتاحة الفرصة لي لتقديم تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ويغطي هذا التقرير الأحداث المحورية على مدى الشهور الثلاثة الماضية التي لا تمثل إنجازا عظيما لشعب كوسوفو وللمجتمع الدولي فحسب، ولكنها فتحت الباب أيضا أمام آفاق جديدة لجميع الأطراف في كوسوفو.

ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عام ١٩٩٩، عمل المجتمع الدولي مع شعب كوسوفو على إنشاء المؤسسات وتهيئة الظروف في الميدان من أجل إقامة حكم ذاتي مؤقت. وعلى مدى الشهور الثلاثة الأخيرة اقتربنا أكثر فأكثر من تحقيق هذا الهدف.

وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠١، أجريت انتخابات شملت كوسوفو بأسرها وهي انتخابات تمت في جو سلمي بوجه عام. وقد أحسن تنظيم الانتخابات وتنفيذها سواء في داخل أو خارج كوسوفو، بقيادة عنصر دعم بناء المؤسسات في البعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وحسبما يبين التقرير، فإن الانتخابات لم تسفر عن

فوز حزب بمفرده بالأغلبية اللازمة في الجمعية التي تمكنه من تشكيل الحكومة دون الدخول في ائتلاف مع غيره من الأحزاب.

وكان تركيز البعثة في عملها على إقناع الطائفة الصربية في كوسوفو بأنه لا يمكن علاج المظالم التي تعاني منها على النحو الملائم ولا يمكن تحقيق التقدم إلا من خلال المشاركة في المؤسسات الشرعية للحكم الذاتي. ويشكل توقيع السيد هيكراب ممثل الأمين العام والسيد كوفيتش نائب رئيس وزراء صربيا في بلغراد على الوثيقة المشتركة، خطوة هامة بالنسبة لإشراك الصرب.

وقد أسهبت الوثيقة المشتركة في شرح الجهود التي بذلتها البعثة في الماضي والحاضر لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق المشاركة الفعالة في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. كما أنشأت الوثيقة أيضا الأساس لقيام علاقة تعاونية مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما أنشأت الوثيقة المشتركة فريقا عاملا رفيع المستوى، سيضم أعضاء من المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، ومن ثم ينشئ صلة مباشرة بين زعماء كوسوفو وزعماء بلغراد. وقد اجتمع الفريق العامل رفيع المستوى مرة واحدة ومن المقرر أن يجتمع مرة أخرى اليوم.

ويشرح التقرير بعض الخطوات المذكورة في الوثيقة المشتركة والتي اتخذت بالفعل، ومنها نشر قاعدة تنظيمية لتحديد إجراءات شفافة وغير تمييزية لإجراءات التوظيف في الخدمة المدنية وإنشاء مكتب للعائدين والطوائف في إطار مكتب الممثل الخاص.

وتواصل البعثة العمل على تهيئة بيئة تتيح لطوائف الأقليات في كوسوفو الشعور بالأمن وهي تشارك في الحياة العامة. ويدل ارتفاع مستوى مشاركة طوائف الأقليات في الانتخابات على تحقيق بعض النجاح في هذا الجهد. ويعد عدم وقوع حوادث أمنية خطيرة يوم الانتخابات إشادة بشعب كوسوفو وبالعناصر الأمنية، منها دائرة شرطة كوسوفو وشرطة البعثة وقوة كوسوفو. وقد كُلفت دائرة شرطة كوسوفو بتوفير الأمن لأعضاء الجمعية داخل مبنى الجمعية ونجحت في تنفيذ ذلك التكليف. كما اتخذت ترتيبات خاصة لحماية ٢٢ عضوا من صرب كوسوفو أثناء تنقلهم إلى مبنى الجمعية أو خروجهم منه.

وبصفة عامة، كانت الشهور الثلاثة الأخيرة هادئة حتى وقع الحادث المحزن للغاية الذي لا بد أن أبلغ المجلس به. ففي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اغتيل السيد إسماعيل هاجوراج، وهو عضو بالجمعية عن رابطة كوسوفو الديمقراطية، في منطقة بك. وقد أدانت البعثة بشدة هذا العمل. وأقيم له حفل تأبين بناء على مبادرة من رئيس الجمعية في ١٩ كانون الثاني/يناير. وأجرت شرطة البعثة تحقيقات شاملة بشأن الموضوع. وحتى الآن، لم يتضح الدافع إلى القتل.

وحققت الجلسة الافتتاحية التي عقدتها الجمعية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ نجاحا في تأسيس الجمعية وفي انتخاب رئيس للجمعية. إلا أن التقدم فيما يتعلق بانتخاب رئيس كوسوفو ورئيس وزرائها، ومن ثم تشكيل حكومة، لم يتحقق سواء في جلسة الجمعية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ أو جلستها في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ولم تجتمع الجمعية منذ ١٠ كانون الثاني/يناير وما زال الجمود يسود تحقيق الائتلاف. وتواصل البعثة والأعضاء المهتمون إقناع مختلف الأطراف الفاعلة بأهمية إيجاد حل للجمود السائد في وقت مبكر.

وقد أرست البعثة أيضا الأساس الإداري اللازم لتشكيل منظماتها لاستكمال إنشاء الحكم الذاتي المؤقت فعليا. وقد أخلى معظم موظفي البعثة في بريستينا مكاتبهم

في مبنى الجمعية، وأعدت مبان لإفساح مكان للمؤسسات الجديدة. ووحدت الهياكل الإدارية المؤقتة المشتركة العشرين في تسعة إدارات انتقالية. وستتحول هذه الإدارات إلى وزارات بمجرد تشكيل الحكومة. وسيواصل الموظفون الدوليون العمل في الوزارات للقيام بدور يتغير تدريجيا من دور تنفيذي إلى دور استشاري. وقد أنشئت إدارات للحماية المدنية، والشؤون الإدارية، وشؤون الهياكل الأساسية، والشؤون الريفية للاضطلاع بالسلطات التي ستحول للممثل الخاص. وعلى مستوى البلديات، بدأ مديرو البعثة في تسليم مسؤولياتهم إلى السلطات المحلية، بما في ذلك صرب كوسوفو وأعضاء طوائف الأقليات الأخرى في كوسوفو.

وتواصل البعثة بذل جهودها لإدخال صرب كوسوفو وسائر الأقليات الأخرى داخل الهياكل الشرعية لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. ويقوم المدير الإقليمي في ميتروفيتشا بإنشاء مكتب للبعثة في شمالي ميتروفيتشا. وقد ساعد على تخفيف مستوى العنف في شمالي ميتروفيتشا اتباع البعثة وقوة كوسوفو نهجا أكثر حزما وشدة مع الذين يطلق عليهم ”راصدي الجسور“ كما يبدو أنه قوض بعضا من التأييد الذي كانوا يحصلون عليه.

وفيما يتعلق بالتعمير الاقتصادي لكوسوفو، حدثت تطورات هامة متعددة. وقد أعدت ميزانية عام ٢٠٠٢ بهدف ضمان تغطية النفقات المتكررة من عائدات الضرائب المحلية. ولجعل ذلك ممكنا، وضعت قواعد تنظيمية جديدة للضرائب على الأجور والأرباح لكي تطبق هذا العام. ويجري تحويل العملة من المارك الألماني إلى اليورو بسلاسة. وقد نجحت استراتيجية البعثة الرامية إلى تقليل الحاجة إلى التعاملات النقدية إلى أدنى حد من خلال تشجيع الناس على فتح حسابات بنكية. وما زال عنصر التعمير الاقتصادي الذي يتولاه الاتحاد الأوروبي يواجه تحديا يتمثل في حل مشكلة الطاقة التي نكبت بها كوسوفو.

وبينما ننظر خلفنا إلى الإنجازات الملموسة التي تحققت، يبدو واضحا أنه لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير بدعم من هذا المجلس والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجميع الدول الأعضاء التي تشارك في البعثة.

وختاما، أود أن أبلغ المجلس بأن الأمين العام قد اتخذ قرارا بتعيين ممثل خاص وأن هناك رسالة في هذا الصدد في طريقها إلى المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد جان ماري غينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام غينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها والأمين العام على تقريره المتعلق بأعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مدى الأشهر الثلاثة الماضية. ولعلي أعرب أيضا عن امتنان حكومتي لهانس هيكروب على ما أبداه من قيادة وما بذله من جهود دؤوبة لتحسين حالة شعب كوسوفو بأسره. وتتطلع النرويج أيضاً إلى العمل عن كثب مع الممثل الخاص القادم للأمين العام.

لقد كانت انتخابات الجمعية ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر وعقد جلستها الافتتاحية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي علامتين هامتين في تنفيذ القرار ١٢٤٤. ويجد ممثلو كوسوفو المنتخبون أنفسهم الآن في مواجهة حقائق الديمقراطية المتعددة الأحزاب وتحدياتها. ونظراً لعدم فوز حزب بما يكفي من المقاعد لأن يحكم وحده، فإن مفتاح نجاح الجمعية الجديدة يتمثل في الحلول التوفيقية وبناء حكومة ائتلافية عبر الخطوط السياسية والعرقية الفاصلة. ويدل الجمود الراهن بشأن انتخاب رئيس للإقليم

على الحاجة الماسة إلى أن يُظهر جميع الزعماء السياسيين روح المصالحة والحكم الذاتي المسؤول.

ونرحب بالأعمال التحضيرية التي تضطلع بها البعثة بغرض النقل التدريجي للسلطة الإدارية إلى مؤسسات الحكم الذاتي للإقليم. وتشير الخبرات المستقاة من الصعيد المحلي في أعقاب الانتخابات البلدية التي أجريت في عام ٢٠٠٠ إلى التحديات الماثلة في المستقبل. ويجب على الممثلين المنتخبين وموظفي الخدمة المدنية أن يعدوا العدة من الآن لإظهار ما يتسمون به من طابع مهني وكفاءة لدى تسلمهم المسؤوليات من البعثة.

ووفقاً للإطار الدستوري، ستواصل البعثة والممثل الخاص للأمين العام الاضطلاع بوظائف بالغة الأهمية في كوسوفو. وننتظر من الممثلين المنتخبين ومسؤولي الحكم الذاتي أن يسلموا بضرورة توثيق التعاون مع كل من البعثة والممثل الخاص وفائدة هذا التعاون.

وبالرغم من الانخفاض الذي طرأ على عدد الحوادث الخطيرة خلال الشهور الماضية، ما زال الأمن وحرية الأقليات في التنقل لا يبعثان على الارتياح. ولا يمكن أن يُتوقع عودة صرب كوسوفو المشردين على نطاق واسع ما لم تتحسن الحالة الأمنية بدرجة كبيرة. ولا بد من أن تفعل كل من البعثة وقوة كوسوفو ما بوسعهما، غير أن أسلوب تفكير الناس يجب أن يتغير إذا أردنا النهوض بحالة الأمن التي ما زالت متردية، كما يشير الأمين العام في تقريره. وللقادة السياسيين المنتخبين الجدد دور أساسي يؤدونه في هذا الصدد لتعزيز التسامح تجاه الأقليات وليوضحوا لشعب كوسوفو أنه مسؤول عن إقرار الأمن والمصالحة.

وتؤيد النرويج إنشاء مكتب للعائدين والطوائف ضمن نطاق البعثة، ولكن العودة مسألة أخرى لا يمكن تركها كلية للمجتمع الدولي وحده. وسيتمثل أحد المقاييس الهامة لنجاح مؤسسات الحكم الذاتي الجديدة في كوسوفو فيما إذا كان بالإمكان تيسير العودة على نطاق واسع.

وتعرب النرويج عن ترحيبها بتشكيل فريق عامل رفيع المستوى معني بالتعاون بين البعثة والسلطات اليوغوسلافية، على النحو الذي تنبأت به الوثيقة المشتركة المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وهذا التعاون يجب ألا يعتبر مجرد قناة بين البعثة وبلغراد. فلا بد من أن يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في تشجيع الحوار البناء والمباشر بين قادة كوسوفو المنتخبين بشكل ديمقراطي وبين يوغوسلافيا. وينبغي أن يهتدي هذا التعاون بنهج عملي يركز على إيجاد الحلول.

ونرى من المشجع التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين، وفيما يتعلق بالألبان من أبناء كوسوفو المحتجزين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويمكن بل ينبغي إحراز مزيد من التقدم دون إبطاء بالنسبة لهاتين المسألتين استناداً إلى الوثيقة المشتركة. وسوف يعين هذا على إغلاق صفحة الصراع وفتح صفحة الوفاق في كوسوفو.

ونرحب بالتدابير التي تتخذها البعثة لتعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ونؤيدها تأييداً كاملاً. وبالإضافة إلى الجهود المتضافرة التي تبذلها البعثة وقوة كوسوفو، يجب أن يأخذ أعضاء الجمعية المنتخبون حديثاً بزمام المبادرة في رفض خطاب الكراهية والعنف ذي الدوافع العرقية، والإرهاب، والجريمة المنظمة. ويذكّرنا مصرع أحد أعضاء جمعية كوسوفو في الأسبوع الماضي بالتحديات التي ما زالت أمامنا.

وقد أُحطنا علماً بقرار محكمة كوسوفو العليا بإطلاق سراح ثلاثة من ألبان كوسوفو المحتجزين المشتبه في ضلوعهم في تفجير حافلة نيس اكسبريس في شهر شباط/فبراير ٢٠٠١. ونحث شرطة البعثة وقوة كوسوفو على أن

تبذلا قصارى وسعهما لتقديم المسؤولين عن هذا العمل الإرهابي للعدالة.

السيدة لاخوس (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يود وفدي في البداية أن يشكر الأمين العام على تقريره عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ويصف التقرير بوضوح ما أُحرز من تقدم خلال تلك الفترة والتحديات التي يجب التصدي لها في القريب العاجل.

وتعرب المكسيك أيضاً عن شكرها العميق للأعمال التي قام بها السيد هيكروب ممسكاً بدفة البعثة ولجميع موظفي البعثة على أدائهم الممتاز، الذي يضطلعون به بدعم من عدة منظمات غير حكومية وإقليمية.

لا يزال المجتمع الدولي يتذكر معاناة أهل كوسوفو أثناء هجرتهم الأليمة منذ وقت ليس ببعيد، حين اضطروا لترك ديارهم والهرب من أجل البقاء. فقد كنت سفيرة للمكسيك في النمسا في عام ١٩٩٩ وقمت بزيارة مخيمات اللاجئين الكوسوفيين فيها تمهيداً لإبلاغ حكومتي بشأنها. وأتذكر بوضوح شديد أنه بالرغم من المحاولات الهائلة التي بذلتها الحكومة النمساوية، والاتحاد الأوروبي، والمجتمع الدولي بصفة عامة للإنفاق على آلاف المشردين، فإن عذابهم مسّ شغاف القلوب في العالم كله. وأذكر الشك بادياً في وجوه الرجال والنساء الذين لم يعرفوا متى أو كيف سيقدر لهم أبداً أن يعودوا إلى ديارهم.

أما اليوم، وبفضل العمل الذي قامت به الأمم المتحدة، فالعودة إلى الوطن أصبحت إمكانية متوفرة لعدد متزايد من الناس باستمرار، ونأمل أن يزداد عددهم أكثر من ذلك. وبفضل البعثة، أصبح من الممكن تطبيع الحياة في جميع مجتمعاتهم المحلية. ويمكن للدول الأعضاء في هذه المنظمة أن تزهو بكل ما تم إنجازه، رغم أن الكثير ما زال ينتظر العمل.

وأهم وظيفة تنتظرنا هي إتمام تدريب المديرين المحليين وإعدادهم لتولي زمام الأمور في مؤسسات الحكم الذاتي. ومع أن البعثة جديرة بالتقدير العظيم فإن مسؤولياتها لا ينبغي بحال اعتبارها دائمة أو طويلة الأجل.

وترحب حكومتي بالنتائج التي تمخضت عنها انتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر وبدء الجمعية أعمالها. ونثق بأنه سيتسنى قريباً إقامة حكم ذاتي مؤقت وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويحدونا أمل قوي أيضاً في أن القائمين بالحكم الذاتي سيعملون بروح من التسامح فيما بين الطوائف. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن نشجع على أن تسود روح الاحترام والتسامح المتبادل المهام التنفيذية لموظفي الحكم الذاتي المحلي. وفي هذا الصدد، تشدد المكسيك على التقدم المحرز في تعزيز هياكل القضاء المحلي، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٥ من تقرير الأمين العام. وتشكل سيادة القانون خير طريقة لمكافحة الجريمة المنظمة، التي تترعرع حيثما وجد فراغ في القضاء، وبالتالي في هيكل السلطة.

من المهام التي تنتظر الأداء عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى مناطقهم الأصلية وإلى ديارهم. وسيقدم ذلك أكبر دليل على أن مختلف القوى السياسية الممثلة لجميع الفئات العرقية قد حققت الوئام في هذه المقاطعة. وتدعم المكسيك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتؤمن بقدرتها على دفع هذه العملية قدماً. ومن الطرق الأخرى التي يمكنها بها تحقيق ذلك أن تنفذ الاتفاق المبرم مع اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين حتى تحرز بعض التقدم في تحديد هوية المفقودين.

إن المكسيك تفخر بكونها بلدا متعدد الأعراق، بلدا تعيش فيه مختلف المجموعات العرقية معا، وبه ٥٦ لغة محلية حية. ووجود نظام تعليمي يشجع على التسامح والاحترام

فيما بين التركيبة الفسيفسائية لمختلف كياناتنا العرقية، هو أحد العوامل التي أسهمت في التعايش السلمي والتكامل الوطني. ونعتقد اعتقادا راسخا أن أحد الأشياء التي يمكن أن تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للمساعدة في تطبيع الحياة في المقاطعة، هو أن تشرف على إنشاء نظام تعليمي في كوسوفو، يروج لثقافة من التعايش السلمي بين مختلف المجموعات العرقية، والاحترام لمختلف أساليبها في التعبير.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): ونحن أيضا نود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام جان - ماري غينو على إحاطته الشاملة المعهودة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره، كما نود - أسوة بزملائنا - أن نتوجه بإشادة خاصة إلى السيد هانز هيكراب الذي أثبت قدرته على القيادة الحكيمة والفعالة خلال فترة حاسمة من تاريخ كوسوفو. لقد ذُللت عقبات واُتخذت خطوات إلى الأمام. والسبب الوحيد لأسفنا هو أن السيد هيكراب ليس بيننا اليوم ليقول لنا إلى اللقاء، ويشاطرنا انطباعاته عن الوداع. ويسعدنا، بالطبع، أن نسمع أن هناك رسالة ستصل عما قريب إلى من سيخلف السيد هايكراب، ولكنني أظن أن الصحافة كشفت لمعظمنا عن اسم خلفه قبل أن نُعلم به رسميا.

وقبل الخوض في آخر الأحداث، لعله يكون من المفيد أن نرجع خطوة إلى الوراء لنتأمل الصورة الشاملة قليلا، وربما لنتذكر أن بعثة كوسوفو هي، إلى حد ما، عملية حفظ سلام غير عادية. فوظائفها تشبه، بشكل أو آخر، عملية من عمليات الوصاية. فالأمم المتحدة تمارس نوعا من الوصاية على كوسوفو قبل التوصل إلى حل سياسي نهائي - يكون بطبيعة الحال على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولكننا نعرف جميعا أنه لا يمكن لأي إقليم في يومنا هذا أن يظل مشمولا بالوصاية إلى الأبد. وأعتقد أن أحد الظروف العامة التي يود البشر جميعا أن يتمتعوا بها هو الإحساس بأنهم يسيطرون على حياتهم، وأنهم يتولون زمام أمورهم. ويجب أن يكون هذا هو الاتجاه الذي نسير فيه، كما ينبغي أن يكون واضحا أن أي إجراء نتخذه يجب أن يتقدم بنا خطوات نحو هذا الهدف.

ونحن ندرك، بالطبع، أنه في سبيل تحقيق هذا الهدف ستصادفنا مشاكل خطيرة في الأجل القصير. بل الواقع أن السيد غينو أشار فعلا إلى حوادث القتل المأساوية التي وقعت في ١٧ كانون الثاني/يناير. كما أصبنا بخيبة الأمل حقا لسماعنا أن انتخابات الرئيس لم تجر حتى الآن. ومع ذلك، وبينما ينبغي ألا تغيب عن بالنا هذه المشاكل القصيرة الأجل، ربما يجدر بنا أيضا أن نوازن هذه الحقيقة بأن نضع نصب أعيننا ضرورة أن يكون مستقبل كوسوفو وشعبها على المدى البعيد مستقبلا مشرقا. ولا بد من أن يكون مشرقا لأن الحظ أسعدهما بوقوع كوسوفو في قارة أوروبا المحظوظة، التي نشهد فيها ما قد يكون، على نحو أو آخر، أعظم تجربة اجتماعية وسياسية شهدها تاريخ الإنسان. فهذه القارة التي كانت فيها الشعوب معتادة طوال قرون على الاقتتال على حدودها، وحيث مات الملايين في قتالهم على هذه الحدود، أصبحت الآن بحق عالما بلا حدود، ومع إطلاق عملة اليورو ارتفع هذا العالم الذي بلا حدود إلى قمم جديدة شاهقة. وهذه، في آخر المطاف، هي النهاية السعيدة التي يمكن أن تنعم بها كوسوفو وجيرانها. والتحدي الماثل أمامنا هو أن نعرف كيف يمكننا أن نساعد كوسوفو على الوصول إلى هذه النهاية السعيدة بأسرع ما يمكن. وبالتالي، فمن هذا المنطلق، نود أن نثير بضعة أسئلة ونتقدم ببعض الاقتراحات حول الطريق الذي ينبغي أن نسلكه في هذه المرحلة.

ومن الواضح أن النقطة الأولى التي أود أن أثيرها - حتى بعد الاستماع إلى زميلي من النرويج والمكسيك - هي

أن علينا بعد إجراء الانتخابات أن نتقدم بكوسوفو نحو مزيد من الحكم الذاتي، أي نحو مزيد من الاستقلالية. ولتحقيق ذلك، من الضروري أن تحاول بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تنقل أكبر عدد ممكن من مسؤولياتها إلى زعماء كوسوفو، باستثناء المهام المدنية الجوهرية بطبيعة الحال. وهذا يجب أن يكون الاتجاه الذي تسلكه الأمم المتحدة. ولا بد من السماح لزعماء كوسوفو أن يثبتوا قدرتهم على ممارسة المسؤولية والرعاية على النحو الواجب في حكم الإقليم، حتى ولو كان بشكل محدود. وكما قلت من قبل، فهذا هو الاتجاه الذي نريد جميعا أن نسلكه. ومن هذا المنطلق يحدونا الأمل في أن يكتسب القادة المنتخبون أيضا ثقة شعب كوسوفو، الأغلبية منه والأقليات على السواء. ونأمل أن تتعزز الثقة المتبادلة، مع مرور الوقت، بين القادة والشعب، وكذلك فيما بين الطوائف العرقية. ونرجو أن يؤدي ذلك إلى المصالحة. فوجود مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق وناشط اقتصاديا في كوسوفو هو الحل الوحيد لمشكلة كوسوفو. ومفتاح هذا الحل، إذن، هو أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تدريجيا بتسليم المسؤوليات الملائمة لقادة كوسوفو.

وقبل أن أنتقل إلى نقطتي الثانية، اسمحوا لي أن أضيف أيضا أنني أوافق تماما على ملاحظات زميلتي ممثلة المكسيك عندما أشارت إلى خلفية المكسيك المتعددة الأعراق، وكيف يمكن للبشر أن يعيشوا في سلام في بلد يضم مجموعات عرقية مختلفة. ويسرني أن أؤكد أن سنغافورة أيضا، مثلها كمثل المكسيك، لها خلفية متعددة الأعراق، وإن لم يكن لدينا ٥٦ مجموعة عرقية. ولكن السر هنا هو التعليم، كما أكدت زميلتنا ممثلة المكسيك. وإنني بالتأكيد أصادق على النقطة التي أثارتها حول إمكانية أن تنظر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في مختلف الوسائل لتثقيف السكان وإخبارهم أن بإمكانهم أن يعيشوا في بيئة متعددة الأعراق، وأنه ليس من المفروض أن ينعزلوا في جيوب متماسكة عرقيا.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى نقطتي الثانية. أعتقد أنه من الملائم، وبخاصة في الوقت الراهن، أن تُعامل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بمثل ما تعامل به أية عملية أخرى من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من حيث إدارتها من قبل مجلس الأمن. ونحن نفهم من قراءة القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أن الولاية المنوطة بالبعثة ولاية أبدية، دون أي احتمال لإجراء استعراضات دورية رسمية. وأقول، عرضا، إنها ولاية فريدة في نوعها. فكل عمليات حفظ السلام الأخرى - في أفريقيا وآسيا، بل وفي كل أنحاء العالم، يُنص لها عادة قبل أن تشرع في عملها، على تجديد سنوي رسمي. وحالة كوسوفو فريدة في نوعها لأنها عملية مستمرة بلا نهاية.

وهذا الوضع يحيرنا بالفعل، وبالتالي فقد أقدمنا على إجراء غير معتاد. فقد كتبنا لبعض أعضاء المجلس الذين كانوا حاضرين حينما قرر المجلس إنشاء عملية حفظ السلام في كوسوفو، لنسألهم لماذا أضفوا عليها طابع الديمومة، بدلا من إخضاعها لاستعراض سنوي منتظم. ومن المؤسف، وكما نعلم جميعا، أن مجلس الأمن لا يحتفظ بسجلات أو أي نوع من التفسير للمقررات التي يتخذها. وكان أفضل تفسير توصلنا إليه هو أن أعضاء مجلس الأمن آنذاك، من شدة ارتياحهم لأن هذه المشكلة أحيلت إلى مجلس الأمن من خارج المجلس، قرروا أن يحتفظ بها المجلس إلى الأبد بعد أن وقعت بين يديه.

ولكنني أعتقد، صراحة، أنه مع تقدم كوسوفو نحو درجة أكبر من الحكم الذاتي، تقتضي الحاجة إجراء عمليات استعراض منتظمة لتمديد ولاية البعثة.

والواقع أن تقرير الأمين العام الأخير بشأن كوسوفو يقول ما يلي:

”لقد بلغت بعثة الأمم المتحدة مرحلة دقيقة في تنفيذ ولايتها، وأدخلت تغييرات كبيرة على هيكلها ومجال تركيزها لتشجيع الحكم الذاتي المؤقت ودعمه مع إعمال أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتتطلب المرحلة الثانية إدارة ماهرة والتزاما متواصلا وقويا من جانب المجتمع الدولي“. (S/2002/62، الفقرة ٤٤)

وأعتقد أن مجلس الأمن يحتاج بوضوح إلى أن يكون محور هذه العملية كيما يحدد كيفية إنجازها. وعن الطرق الممكنة للقيام بتلك العملية إجراء استعراض رسمي لعمليات بعثة الأمم المتحدة على غرار ما نفعله في عمليات حفظ السلام الأخرى. وبهذه الطريقة أيضا نضمن أن المجلس يواصل القيام بإشراف منتظم على العملية، وأننا نفرض الانضباط على أي نظام من خلال ضمان وجود معايير لتقييم كيفية تحقيق التقدم.

وهذا يأتي بي إلى نقطتي الثالثة والأخيرة - وهي نقطة أثرتها بالفعل في الجلسة العلنية الأخيرة بشأن كوسوفو التي عقدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ومفادها أنه لكي يكون مجلس الأمن ممسكا بزمام الأمور لا بد له أيضا من أن تكون لديه استراتيجية واضحة للخروج من كوسوفو. وكما نعلم جميعا، فإن المجلس اتخذ قرارا أساسيا بأن تدار استراتيجيات الخروج دائما بشكل جيد؛ والسبيل الوحيد لذلك هو أن نبدأ التفكير في هذا الموضوع بأسرع ما يمكن. وهذا ما يجب أن يتم بالنسبة لكوسوفو أيضا، وأملنا أن يتحقق ذلك بسرعة معقولة.

ولتلافي حدوث أي سوء فهم، اسمحوا لي أن أؤكد بأننا لا نطالب بالانسحاب السريع للوجود الدولي من كوسوفو. فمن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو ما زال لديهما الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه حتى يتم الوفاء بالولاية المسندة إليهما بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والأهم من ذلك أن حدوث انسحاب سريع سيعكس اتجاه ما تم إنجازه في كوسوفو، وسيبدد الموارد التي أنفقت والجهود التي بذلت في ذلك الإقليم. ومما هو أسوأ من ذلك، أنه يمكن أن يؤدي إلى اشتعال صراع آخر يزعزع الاستقرار ليس في كوسوفو فحسب، وإنما في منطقة البلقان برمتها. لذلك، نشدد على ضرورة أن يكون انسحاب الوجود الدولي من كوسوفو تدريجيا وعلى نحو يعزز ولا يقوض التقدم الذي أحرز بمثابرة شديدة. ولكن هذا لا يقلل بالطبع من حقيقة أنه سيكون من المفيد للمجلس أن يعلم كيف يمكن تقليص حجم الوجود الدولي بشكل تدريجي حتى ينسحب في نهاية المطاف.

وهنا نتساءل ما هي الخطوات التي يمكن أن نتخذها إلى الأمام؟ وما هي المعايير التي نحتاج إليها لكي نمضي قدما من خطوة إلى خطوة تالية لها؟ وما هي الأطر الزمنية التقريبية لذلك الخروج؟ وما هو الأثر الذي سيرتبه ذلك على هيكل البعثة وحجمها؟ ونتساءل مثلا في سياق العملية الأخيرة لإعادة هيكلة البعثة، هل سيكون تخفيض حجم البعثة بقدر ما معيار تحقيق الاستقلال الذاتي المؤقت؟ هذا هو السبب الذي يجعلنا نشدد على ضرورة تتنازل بعثة الأمم المتحدة عن بعض مسؤولياتها لحكومة كوسوفو المنتخبة حديثا.

وأخيرا، نلاحظ أيضا أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يطالب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بأن تقوم بـ ”تيسير عملية سياسية ترمي إلى تحديد مركز كوسوفو الآجل، مع أخذ اتفاقات رامبوييه في الحسبان“ (الفقرة ١١ (هـ)). وكما نعلم فإن هذه الاتفاقات تطالب بعقد اجتماع دولي بعد ثلاث سنوات من دخولها حيز النفاذ لوضع آلية من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة

كوسوفو. وقد تم التوقيع على اتفاقات رامبوييه في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩؛ وعلى ذلك سيصل إطارها الزمني بنا إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، أي بعد حوالي شهرين من الآن. وربما يكون من المفيد لو أمكن تنويرنا فيما إذا كانت ستجرى أية مناقشات حول عقد ذلك الاجتماع الدولي. وليس لدي أي علم إذا كان السيد غينو لديه أي معلومات حول هذه النقطة.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يرحب وفد سوريا بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويعبر وفدي عن امتنانه للسيد جان ماري غينو، وكيل الأمين العام، على تقديمه لتقرير الأمين العام وإحاطته الإعلامية الشاملة حول آخر التطورات في كوسوفو.

ويود وفدي أيضا أن يعبر عن ترحيبه بانتخاب هيئة تشريعية وما أعقب انتخابها من جهود لتشكيل حكومة أغلبية في كوسوفو. ويشكر وفدي بعثة الأمم المتحدة على جهودها لإجراء تعديلات داخلية بغية تسليم جانب كبير من السلطات إلى المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي، وكفالة أن تتوفر للإدارة المقبلة ميزانية ممولة بالكامل لتتمكن من القيام بالأعباء الموكلة إليها بعد انتهاء ولاية البعثة واستتباب الأمن واستلام سلطاتها بشكل كامل.

ويشعر وفد الجمهورية العربية السورية بالارتياح حيث كان انتخاب جمعية كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عملية ناجحة على وجه العموم. وعلى الرغم من عدم فوز أي حزب في كوسوفو بعدد كاف من المقاعد في الجمعية يؤهله لتولي الحكم، فإنه من المناسب، كما ورد في التقرير، تشكيل حكومة ائتلافية تضم كافة الأحزاب السياسية على الساحة في كوسوفو، وتمثل كافة فئات الشعب بشكل متوازن، مما يمكنها من استلام المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي، وإمساكها بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، وضمان عودة المهجرين، والحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الحكم الذاتي في كوسوفو.

من جهة ثانية، يرحب وفدي بتوقيع الوثيقة المشتركة التي من شأنها إرساء الأساس المتين للعلاقة بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وحيث أن الموضوع الأمني في كوسوفو يحتل أهمية قصوى، فإننا نتفق مع ما جاء في الفقرة ٤٣ من تقرير الأمين العام التي تشير إلى أن بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو ستبذلان أقصى الجهود للتخلص من الأسلحة ومنع العنف. وهذا ما يلقي على أعضاء جمعية كوسوفو المنتخبة حديثا مسؤولية إيجاد ظروف مؤاتية للتعايش بين جميع مكونات المجتمع في كوسوفو. ويتوجب عليهم أيضا تهيئة الظروف المؤاتية لتحسين العلاقات بين الطوائف المختلفة وتعزيز المصالحة التي يجب أن تبدأ أولا داخل الجمعية ذاتها، وذلك لتحسين أوضاع سكان كوسوفو جميعا.

وفي هذا المجال، فإننا نتفق مع ما قاله ممثلا المكسيك وسنغافورة حول أهمية التعليم في توحيد شعب كوسوفو ووضع حد لكافة الخلافات، وكذلك حول الجانب المتعلق بضرورة مراجعة فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة بما يتيح لشعب كوسوفو وضعا أفضل في تقرير مستقبله.

ويثني وفدي على عمل بعثة الأمم المتحدة الذي بلغ مرحلة دقيقة في تنفيذ ولايتها، وهي تعمل على تشجيع الحكم الذاتي وتدعمه وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونتفق مع الفقرة ٤٤ من تقرير الأمين العام التي تشير إلى أن المرحلة التالية في كوسوفو تتطلب إدارة ماهرة والتزاما متواصلا وقويا من المجتمع الدولي.

اسمحوا لي في البداية أن أشيد بالأمين العام على تقريره عن الحالة في كوسوفو. وأود أيضا أن أشيد بعمل الممثل الخاص، السيد هيكروب. وإنني ممتن كذلك لما قدمه إلينا للتو السيد غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، من معلومات عن أحدث التطورات بشأن الحالة. وكل هذه المعلومات تعطي المجلس صورة واضحة للظروف السائدة حاليا في كوسوفو وستمكنه من تحديد التدابير اللازم اتخاذها.

وإذ ننظر في تقرير الأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة في كوسوفو، لا يسعنا إلا أن نحيي من القلب كل عناصر بعثة إدارة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تمثل يوميا الأمم المتحدة في الميدان والتي تعمل، يوما بعد يوم، لغرس السلام في قلوب أهل كوسوفو وتهيئة الظروف الأمنية الملائمة للأشخاص والممتلكات. كما أنها تنفذ، بتفان ومهارة، العديد من المهام اللازمة التي ينطوي عليها إنشاء الإدارة الانتقالية وتشغيلها بصورة سلسلة.

وأعتقد أننا يمكن أن نقول، بدون الوقوع في الزهو بالانتصار، إن الانتخابات التشريعية التي أجريت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي كانت نجاحا كبيرا للمجتمع الدولي. وإننا سعداء حقا أن نرى أن جميع قطاعات المجتمع قد شاركت فيها. ونرحب بنتائج الانتخابات، التي تبعث رسالة عن أن التحالف لا غنى عنه من أجل الحكم. ولا يسعنا إلا الشعور بالارتياح الحقيقي لرؤية مناخ السلام والأمن الذي ساد أثناء تلك الانتخابات. والواقع أن وكيل الأمين العام قد ذكرنا بهذا في وقت سابق في عرضه.

إن إجراء الانتخابات بصورة هادئة قد بعث العديد من الآمال فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات اللازمة وتطبيع العملية. وأسهمت عوامل أخرى هامة في بعث هذه الآمال. وكان أولها توقيع السيد هيكروب والسيد كوفيتش، نائب رئيس وزراء صربيا، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في بلغراد، على وثيقة مشتركة تكرر تأكيد المبادئ الواردة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). والحقيقة الهامة الثانية هي ما يتوقع من إنشاء فريق عامل من مسؤولين رفيعي المستوى - كما ورد في الوثيقة - يكون بمثابة منبر للحوار والتعاون، بين البعثة والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي من جهة، والسلطات اليوغوسلافية من الجهة الأخرى.

ولكن هذه الآمال، شأنها شأن الأزهار، معرضة لخطر العيش صباح يوم واحد فقط ما لم نعتنِ بها، لأن التحديات المقبلة كبيرة. والأحداث التي تكشفت فيما بعد - والتي يشير إليها الأمين العام في تقريره والتي ذكّر بها السيد غينو - هي في الواقع مصدر قلق. وإن الصعوبات الكامنة في انتخاب رئيس، والعلاقات التي لا تزال متوترة بين سكان كوسوفو، والاغتيال الذي حدث في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - كل هذا يوضح كيف أن الحالة هشة وحساسة ومحفوفة بالمخاطر. والحالة كذلك، فإن الطريق الوحيد الممكن سلوكه هو التحلي باليقظة إذا أردنا الاستفادة من كل الدلائل الإيجابية التي لاحظناها.

والواقع، كما يعلم المجلس، أن العديد من جوانب مهمة إعادة بناء كوسوفو لم تعالج بعد. ويجب علينا ترسيخ الإنجازات التي سجلت في عملية تجديد كوسوفو ولا تزال هشة.

إنه يجري إنشاء إدارة مدنية وليدة؛ وهناك قوة شرطة متعددة الأعراق تتخذ أولى خطواتها، بالأمس القريب؛ وتظهر شبكات اقتصادية، ولكنها لا تزال تقتضي الهيكلة؛ وأخيرا، فإن إدماج الأقليات يصبح ببطء حقيقة واقعة.

وهذه الإنجازات لا تزال هشة، ويجب علينا المساعدة على المحافظة عليها وترسيخها. وإننا نعتقد أنه بغية تعزيز هذا

الزخم الإيجابي، ينبغي إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية في خطة عملنا للنقاط التالية.

أولا وقبل كل شيء، يجب علينا تعزيز أمن الأشخاص والممتلكات. وإننا نرحب بالأنشطة المشتركة بين البعثة وقوة كوسوفو، التي أعطت الناس إحساسا بالأمن، ونشجع على تنفيذ التدابير الواردة في الفقرتين ٢١ و ٢٢ من تقرير الأمين العام.

ثانيا، يجب نزع سلاح جميع العصابات المسلحة.

ثالثا، يجب تشجيع كل الأقليات على العودة. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا استنباط تدابير متابعة فعالة فيما يتعلق بالاندماج والأمن.

وإننا نرى أن هذه التدابير تستحق اهتماما ذا أولوية، حيث أنها تهدف إلى الحفاظ على وجود كوسوفو. وهذا يقتضي إدماج الإقليم في الأسرة الكبيرة لمنطقة البلقان. ويجب المحافظة على وحدته المعززة كتعبير عن التزام جميع عناصر كوسوفو. وتقتضي تلك الوحدة الاحترام المتبادل، والقبول المتبادل والتسامح. ولكي تحيا كوسوفو وتبقى ينبغي أن تستوعب تعبير "الوحدة في التنوع" وتعيش عليه. وهذه مهمة ضخمة وسامية، لا يمكن أن يكون هناك بدونها سلام وحقوق إنسان أو ديمقراطية في كوسوفو.

ويجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والمهتمة أن تسعى، في داخل كوسوفو وحولها، إلى تهيئة الظروف اللازمة لظهور شعور بالوحدة بين مختلف عناصر المجتمع.

واسمحوا لي أن أكرر: الوحدة في التنوع.

وأود أن أختتم بياني بنفس الطريقة التي بدأت بها: بالإشادة ببعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، وبصفة خاصة بالممثل الخاص للأمين العام، السيد هانز هيكروب، الذي قرر لأسباب شخصية أن يغادر منصبه.

السيد ديالّو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): إدراج مسألة كوسوفو في جدول أعمال المجلس خلال الشهر الأول من العام يعبر، في رأي وفدي، عن اهتمامنا وإصرارنا المستمرين على توسيع نطاق نظرنا في المسألة ومتابعة الأعمال التي تم الشروع فيها ضمن تنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي هذا الصدد، يقدر وفدي جودة تقرير الأمين العام عن الحالة في كوسوفو خلال الشهور الثلاثة الماضية. كذلك نود أن نشكر السيد جان-ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على المعلومات القيمة التي قدمها بشأن الأحداث الأخيرة في كوسوفو.

غني عن القول إن عام ٢٠٠١ اتسم بأحداث هامة تركت أثراً إيجابياً على الإقليم بأسره. ومن بعض المنجزات التي تحققت إعلان الإطار الدستوري للحكومة المؤقتة، وتوقيع الوثيقة المشتركة بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وكذلك نجاح الانتخابات التشريعية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وينتهز وفدي هذه الفرصة ليشيد إشادة مستحقة تماما بالممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد هانس هيكروب، وبالأعضاء الآخرين في البعثة على عملهم. كذلك نرحب بقرار الأمين العام تعيين خلف للسيد هيكروب، ونحن نشجعه على متابعة العمل الذي بدأه سلفه.

المناخ الهادئ الذي ميّز الانتخابات التشريعية كان فاتحة أمل أكيدة للتنمية الديمقراطية في كوسوفو. كما أنه أرسل إشارة قوية الى المنطقة بأسرها بأن الانتخابات في التسوية السلمية للصراع تكتسب أهمية أكبر من الأسلحة. ويرحب وفدي بافتتاح جمعية كوسوفو وانتخاب رئيسها،

نشـأت داتشــي، في ١٠ كــانون الأول/ديســمبر ٢٠٠١. وأسعدنا أيضـا أن ٣٥ مقعـدا مـن مقـاعد المجلـس الـ ١٢٠ فـازت بها أحزاب أقلية، سوف تنـهض، بموجـب الدسـتور، بالمسـؤولية عــن إدارة الإقليـم في المسـتقبل. ونشـيد أيضـا بمختلف التدابير التي اتخذت من أجل النقل التدريجي للسلطة الى سلطات المقاطعة. ويجب أن يدعـم المجتمـع الـدولي هـذه الأعمال بالكامل.

إن الصعوبـات المتعلقـة بانتخـاب رئيـس لكوسـوفو وتشـكيل حكومـة تنبـع مـن الحاجـة الى تشـكيل ائتـلاف بـين الأحـزاب المختلفـة. ويشـجع وفـدي المبـادرات الـتي أخـذت زمامـها بعثـة الأمـم المتحـدة وجـهات أخـرى فاعلـة مـن أجـل المفاوضات ويدعو العناصر المختلفـة الى التعـاون بشـكل أكـبر لصـالح مسـتقبل الإقليـم. وتبقـى مسـألة أمـن وحريـة الحركـة للأقليـات شـاغلا كبـيرا، ولهـذا السـبب ينبغـي تعزيـز جـهود البعثة وقوة كوسوفو.

إن الجـهود المبذولـة لتهيئـة منـاخ الأمـن تتوقـف علـى التنفيذ الفعال لبرنامج من أجل المصالحة يرتكز على التسـامح والاحـترام المتبـادل. وإننـا نحـث جميـع الأطـراف علـى المثـابرة لإيجاد الحلول للقضايا الإنسانية في الإقليـم. وإن التوقيـع علـى الوثيقـة المشـتركة، الـتي تحـدد بـالتفصيل عـددا مـن الشـواغل والمصالح المشتركة، مشجع جدا في هذا الصدد.

ختاما لكلمتي، يعيد وفدي التأكيد على دعمه لتنفيـذ أحكـام قـرار مجلـس الأمـن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولـن تدخـر جمهورية غينيا أي جـهد في تقديم إسـهامها المتواضـع في أداء الواجب المطلوب من كل واحد منا تحقيقه.

الرئيـس (تكلـم بالانكليزيـة): قبـل إعطـاء الكلمــة للمتكلم التالي، أود أن ابلـغ أعضـاء المجلـس بـأنني تلقيـت للتـو رسالة من الأمين العام يخطرني فيها بعزمه تعيين السيد مـايكل ستاينر من ألمانيا ممثلا خاصـا لـه ورئيسـا لبعثـة الأمـم المتحـدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو. ويتـم عقـد الترتيبـات لتعميـم هذه الرسالة على أعضاء المجلس، الى جانب مشروع رد على رسالة الأمين العام.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزيـة): أود ان اشـكر الأمـين العـام جـان-مـاري غينـو علـى إحاطـة إعلامية أخرى مفيدة جدا اليوم.

وكمـا قـال السـيد غينـو للتـو، شمــل التقريـر قيـد الاسـتعراض بعــض المنجــزات والتطــورات الهامــة جــدا في كوسوفو، ومن أهمها انتخابات تشرين الثـاني/نوفمـبر وإنشـاء جمعية كوسوفو. علاوة على ذلـك، اعتقـد أن المجلـس، مثلمـا قال آخرون، سيكون مقصرا إن لم يشدد على الشكر للسـيد هانس هيكروب على كـل مـا فعلـه لتحقيـق هـذه المنجـزات. وأؤيد ما قاله السـفير محبوبـاني عـن حزننـا لعـدم وجـوده معنـا اليوم ليشاركنا هذه المناسـبة، إلا أنـني واثـق بـأن التهنئـة قريبـاً ستصبح واجبة لسلفه.

إنني مسرور جـدا، لأنكـم سيدي الرئيـس، استطعتم إعلان وصول رسالة الأمـين العـام الـتي تخـص مـايكل سـتاينر. ولـو لم تكونـوا قـد أعلنتـم ذلـك، سـيدي، لاضطـررت أنـا إلى تناول الموضوع في بياني على نطاق ضيق، نظرا لأهميـة التعيـين المبكـر لشـغل المنصـب، ولكنـه أمـر حسـن جـدا أن نسـمع أن الأمين العام عين مايكل. فهو وأنا تربطنا علاقة وثيقـة، سـواء هنا أو في مناصبنا في مدينة بون.

سـتكون التحديـات الرئيسـية لبعثـة الأمـم المتحـدة للإدارة المؤقتـة في كوسـوفو في عـام ٢٠٠٢ إقامـة وتشـغيل المؤسسـات الجديـدة. وسـوف تشـمل انتخـاب رئيـس وإقامـة حكومة، وإحراز تقدم بشأن الوثيقة المشتركة ومواصلة القيام بعمـل صـارم ضـد الجريمـة المنظمـة والتطـرف. وأود أن أتنـاول هذه النقاط الثلاث بإيجاز صباح اليوم.

فيما يتعلق بالمؤسسات الجديدة، من المهم ان ينحي أعضاء مجلس كوسوفو المنتخبون خلافاقم جانبا، وأن يعملوا معا لصالح مستقبل كوسوفو. وهذا يعني انتخاب رئيس في أسرع وقت ممكن. وأود أن أقول هنا إن بناء الائتلافات يشمل الحلول الوسط. ومن يريدون تولي القيادة عليهم التواصل مع الآخرين، بمن فيهم الطائفة الصربية في كوسوفو. ولا يمكن للأزمة الراهنة داخل الجمعية أن تستمر بلا نهاية.

كذلك نرحب بجهود البعثة، التي أشار إليها وكيل الأمين العام، للاستعداد لتسليم مهامها الى مؤسسات الحكم الذاتي. ويشجعنا أن نرى الطوائف تتولى وظائف في أمانة المجلس وفي الخدمة المدنية الجديدة. وأود التشديد مرة أخرى على أن من المهم أن يؤدي كل أبناء شعب كوسوفو دورا كاملا في تشكيل المؤسسات الجديدة إذا أريد لهم القيام بمهمتهم من أجل المستقبل.

وفي هذا الصدد، لاحظنا الإشارة في الفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام (S/2002/62) إلى الحاجة إلى تعزيز وحدة الحماية الوثيقة لضمان المستوى الأدنى من حرية الحركة لأعضاء مجلس كوسوفو الصربي. وسنرحب بالمزيد من التفاصيل لهذا المطلب في الوقت المناسب.

أما الوثيقة المشتركة فإنها، كما قال السيد غينو، تطور هام جدا. ففيها قطعت بعثة الأمم المتحدة وسلطات بلغراد على نفسها التزامات واضحة بمعالجة قضايا حساسة تثير القلق، بما في ذلك عودة اللاجئين، ومصير الأشخاص المفقودين، والأمن، والسجناء. ونرحب بالجهود التي بذلتها بالفعل البعثة وبلغراد بهدف إحراز تقدم بشأن هذه القضايا. وتشمل هذه الجهود، من جانب البعثة، إنشاء مكتب لعمليات العودة والطوائف، ومن جانب بلغراد، إعطاء البعثة إمكانية الحصول على بيانات وأدلة من الشرطة الصربية عن عمليات تشريح الجثث.

ولكن من الأهمية بمكان أن يتم البناء على عملية الإنجاز الملموس هذه، على أن يتم هذا البناء بسرعة. وأنا على يقين من أن توقعات كل الأطراف المعنية، بما في ذلك هذا المجلس، عالية جدا، ونتطلع إلى الطرفين كيما يحققا نتائج.

كما نرحب باجتماع الفريق العامل المؤلف من أصحاب الرتب العالية، الأمر الذي أتاح إجراء حوار بناء جدا بشأن هذه المسائل. ويسعدنا أن نسمع عن انعقاد الفريق اليوم. وهنا، أود أن أشير إلى أن مشاركة الممثلين المنتخبين من أهالي كوسوفو في الفريق العامل ستكون حيوية إذا أردنا أن تقوم علاقة جديدة مع بلغراد. ويحدوني وطيد الأمل أن يتم وضع الترتيبات على وجه السرعة بما يسمح لأولئك الممثلين المنتخبين بالمشاركة.

أخيرا، سيدي الرئيس، يجب ألا تفاجأوا إذا لمستم منا، نحن البريطانيين تركيزا على الجريمة المنظمة والتطرف. فما زالا يشكلان مصدر تهديدات كبيرة لكوسوفو من الداخل. ومن الأهمية بمكان أن يندد الممثلون المنتخبون لكوسوفو بالعنف والتطرف. فالتطرف العرقي الدوافع، سواء كان في ميتروفيتشا أو بريشتينا، غير مقبول على الإطلاق. وهذه الأعمال تمثل أكبر عائق لتطور كوسوفو نحو مجتمع ديمقراطي. وإلى جانب المدخلات من الممثلين المنتخبين، يجب أن تبقى مواجهة هذه التحديات أولوية قصوى بالنسبة لكل من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو، وذلك بالبناء على التقدم المحرز بالفعل.

ونشيد بالإجراء الذي اتخذته البعثة لتعزيز هيكل القانون والنظام، بما في ذلك من خلال إنشاء وحدات متخصصة جديدة. ومن نافلة القول إننا ندين بشدة مقتل السيد هاردراج في منطقة بك يوم ١٧ كانون الثاني/يناير. ولا بد أن يقدم المسؤولون عن اغتياله للعدالة.

السيد تشن شو (الصين) (تكلم بالصينية): نود أولا أن نقدم الشكر للأمين العام على تقريره. كما نشكر وكيل الأمين العام، السيد غينو، على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها اليوم.

لقد كانت السلاسة التي جرت بها انتخابات الجمعية في جميع أنحاء كوسوفو خطوة هامة في عملية السلام في كوسوفو. وإننا نعرب عن تقديرنا لجهود كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأطراف الأخرى المعنية. كما نعرب عن الامتنان لشعب كوسوفو لمشاركته النشطة في الحياة السياسية هناك.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة في كوسوفو بعد الانتخابات، خاصة ما يتعلق بالوضع الأمني في كوسوفو ووضع الأقليات هناك. وقد أشار الأمين العام إلى ذلك في الفقرتين ٢١ و ٢٣ من تقريره. وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أن الملاحظة التي أبداها الأمين العام في الفقرة ٤٣ من تقريره جديرة باهتمامنا. ونأمل أن تتواصل جهود البعثة وقوة كوسوفو انطلاقا من تلك الجهود المبذولة بالفعل.

كما نتوقع أن تنحي الأطراف في كوسوفو خلافاتها جانبا، وأن تعمل معا في تشكيل حكومة ائتلافية موسعة تمثل مصالح كل الأقليات تمثيلا كاملا. وينبغي لتلك الحكومة أن تكرس جهودها كذلك لتهيئة مناخ من الثقة بين كل الطوائف وأن تحقق المصالحة الوطنية، بغية إرساء الأساس لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في كوسوفو والاستقرار طويل المدى في المنطقة.

وتعكف بعثة الأمم المتحدة في الوقت الحالي على إعادة هيكلة جهودها وتركيزها. ونأمل أن يتم هذا العمل بسلاسة. ونعتقد أيضا أنه ينبغي للمجلس أن يولي اهتماما وثيقا لهذه العملية. وفي هذه المرحلة الحساسة، ينبغي إيلاء الاهتمام لملاحظات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتوصياتها، واعتمادها.

وتشاطر الصين الأمين العام رأيه بأن إنشاء خدمة مدنية محترفة متعددة الطوائف في كوسوفو أمر أساسي لنجاح المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، على أن تضمن التمثيل المتكافئ للأقليات. ونأمل أن تستمر السياسات الشفافة غير التمييزية في تعيين الموظفين، كيما تتاح فرص متكافئة للتعيين بالنسبة للأقليات.

أخيرا، يود الوفد الصيني أن يثني على السيد هيكروب للعمل الذي أنجزه. ونعتقد أن خلفه سيواصل هذه الجهود للتنفيذ الكامل والشامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولعملية السلام في المنطقة.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد غينو، على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها هذا الصباح، وأن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر. وتود أيرلندا أن تعلن عن موافقتها التامة على البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لإسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه الجلسة.

ويود وفدي أن يعرب عن التقدير الحار للسيد هيكروب على العمل الرائع الذي أنجزه خلال العام المنصرم بوصفه الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إن الانجازات التي حققتها البعثة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لاستكمال الإطار الدستوري والوثيقة المشتركة بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وعقد الانتخابات في عموم كوسوفو، إنما تقف شاهدا على تفاني السيد هيكروب وتصميمه هو وكل معاونيه. ونحن ممتنون أيضا للسيد تشارلز بريشو على إدارته الانتقالية للبعثة،

ونتمنى للممثل الخاص الجديد السيد ستاينر، كل التوفيق في مهمته.

قال السفير محبوباني في وقت سابق من مناقشتنا وأصاب القول إن كوسوفو كانت إقليما مشمولا بالوصاية من جانب الأمم المتحدة. وتحمل هذه الوصاية في طياتها مسؤولية خاصة. وقد أوفت بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو بهذه الثقة وهذه المسؤولية تماما.

وبينما كانت انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر وافتتاح الجمعية من المعالم البارزة على الطريق، فإن وفدي، شأنه شأن الوفود الأخرى الحاضرة هنا، يشعر بالقلق لاستمرار الصعاب التي تحيط بانتخاب رئيس لكوسوفو وتشكيل حكومة فيها. فمن شأن هذا التعطيل لإقامة حكم ذاتي ولنقل السلطة من بعثة الأمم المتحدة، في حالة استمراره طويلا، أن يقوض مصداقية المؤسسات الانتقالية. وينبغي أن يعمل ممثلو كوسوفو المنتخبون ديمقراطيا معا من أجل ضمان أن يصبح الحكم الذاتي واقعا ملموسا. ونشجع بعثة الأمم المتحدة على أن تواصل تيسير الاجتماعات بين الأطراف ذات الصلة بهذا الأمر.

إن التقدم المحرز على صعيد البلديات يمثل تطورا بناء، بما في ذلك مشاركة صرب كوسوفو ومجموعات الأقليات الأخرى في الحكم المحلي. ومن الأهمية بمكان أن تمارس المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي سلطتها الجديدة، بمجرد تشكيلها، بالامتثال الصارم للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري، وبالتعاون التام مع بعثة الإدارة المؤقتة وبالمشاركة البناءة مع سلطات بلغراد، وفقا للوثيقة المشتركة. وينبغي أن تنظر كل المجموعات الطائفية إلى هذه المؤسسات على أنها طريقة قانونية منصفة لتمثيل مصالحها. ولكي يحدث ذلك، كما أشار الأمين العام، يجب أن يستخدم أولئك المنتخبون ولاياتهم بحكمة وأن يتعاونوا معا في إطار من الاحترام المتبادل والتسامح والحلول التوفيقية البناءة.

ويرحب وفدي بإنشاء فريق عامل من ذوي الرتب العليا، كحكم رئيسي من أحكام الوثيقة الرئيسية، ليكون منتدى للتعاون والحوار. وإننا نتفق مع السفير إلدون بأن من المهم أن يشارك ممثلو كوسوفو المنتخبون في عمل الفريق في أسرع وقت ممكن.

وتشجع أيرلندا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مواصلة جهودها لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومواصلة التقدم في عملها فيما يتعلق بالأمن والعدالة وعودة اللاجئين ومسألة المفقودين، بالإضافة إلى مواصلة تطوير تعاونها مع السلطات في بلغراد. وإننا نرحب بإنشاء خمس وحدات متخصصة جديدة ضمن الركن الأول، نرى أنها ستساعد على تكثيف الكفاح ضد الجريمة المنظمة والإرهاب، فضلا عن الزيادة التدريجية في عدد الأفراد المدربين في دائرة الشرطة في كوسوفو.

ونرحب أيضا بإنشاء مكتب العائدين والمجتمعات المحلية ضمن مكتب الممثل الخاص، الأمر الذي سيساعد على عودة المشردين وإدماجهم. وكان هناك، كما أوضح الأمين العام في تقريره، بعض التباطؤ في عودة صرب كوسوفو خلال السنة الماضية. وإننا نشجع التعجيل بالعمل على وضع إطار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ يجمع بين الحوافز الاقتصادية والتدابير الأخرى من أجل تزويد العائدين وغيرهم من المشردين الداخليين بإمكانيات في الأجل الطويل. وتعتبر عملية عودة المشردين إلى منازلهم مسألة رئيسية لدفع السلام والمصالحة في كوسوفو.

تتسم مسألة المحتجزين السياسيين المتبقين من أصل ألباني بأهمية خاصة. وإننا نأمل أن تستعرض حالاتهم، على النحو المتفق عليه بموجب الوثيقة المشتركة، وفقا للمعايير

الدولية وأن يجري تسليمهم إلى بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في أقرب وقت ممكن. ولسوف يكون لهذه العملية تأثير كبير على تحسين العلاقات بين الطائفتين في كوسوفو. ولذلك، فإن أيرلندا سُرّت بملاحظة أنه تجري إثارة المسألة في اجتماع الفريق العامل من ذوي الرتب العليا المنعقد في بلغراد اليوم.

أخيرا، تعتقد أيرلندا بأن النجاح في تنمية كوسوفو سيساعد على كفالة السلام والاستقرار في جنوب شرقي أوروبا. وسنواصل إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، تأييد تعزيز الإدماج والتعاون الإقليمي من خلال ميثاق الاستقرار وعملية تثبيت الاستقرار والاتحاد.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره وإلى السيد غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، للمعلومات التي وفراها لنا. فهذه المعلومات عن آخر التطورات تساعدنا على فهم نطاق التحديات الجديدة في كوسوفو.

وإننا نشيد بصفة خاصة بالسيد هانس هيكروب، الذي قاد أعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مدة سنة. وإننا نرجو له كل النجاح في أنشطته المقبلة. كما نحيط علما بتعيين السيد مايكل ستاينر خلفا له.

وإننا، قبل الانتقال إلى تحليل المعلومات التي قدمت، نود أن نعرب عن إدانتنا لاغتيال عضو الجمعية الممثل لرابطة كوسوفو الديمقراطية مؤخرا. ونطالب السلطات المختصة بألا تدخر جهدا في العثور على المجرمين الذين أقدموا على عملية الاغتيال. والآن حان الوقت لكي تتكلم جميع القوى السياسية بصوت واحد لإدانة الاعتداء ولمنع أعمال العنف من هذا القبيل من أن تؤدي إلى إضعاف الجهود التي تبذلها أغلبية طائفة الألبان في كوسوفو من أجل إنشاء مجتمع سلمي.

لقد أذنت انتخابات جمعية كوسوفو ببزوغ فجر مرحلة جديدة بالنسبة لكوسوفو والمجتمع الدولي. وقد تم الآن إرساء الأساس اللازم للعمل على إنشاء إدارة على مستوى رفيع من الاستقلال الذاتي. ولا تزال توجد بعض الثغرات والمشاكل في عمل الهياكل الإدارية الجديدة، غير أنها يمكن التغلب عليها بمرور الزمن. أما ما يتسم بالأهمية القصوى في اللحظة الراهنة فهو توفر الإرادة السياسية والالتزام من جانب الزعماء المنتخبين بالعمل على تعزيز المؤسسات الجديدة.

وينبغي أن تكون نتائج الانتخابات أول الدروس التي ينبغي أن يستفيد بها المسؤولون الجدد بشأن الحقائق الجديدة في المقاطعة وما يتوقع السكان منهم. لقد انتهى الزمان الذي كانت تسود فيه الأغلبيات التي يتحكم بها قليلون. ومن الآن فصاعدا، ستقاس عظمة القادة بقدرتهم على العمل كفريق، والاشتراك في عملية صنع القرار والتشاور مع القوى السياسية الأخرى، واتخاذ مستقبل المقاطعة نجما هاديا وحيدا لهم.

هذا هو سبب تشجيعنا لقادة أحزاب الأغلبية على مواصلة التفاوض من أجل التوصل إلى مخرج من الأزمة السياسية الراهنة وانتخاب رئيس وحكومة في أقرب وقت ممكن. وبهذه الطريقة وحدها سيتمكن الهيكل الإداري الجديد لكوسوفو من الشروع في عمله. وكلما سمحنا بمرور المزيد من الوقت، سنيسر هيمنة مشاكل الماضي على جدول الأعمال، مما يؤدي إلى وقف التقدم المحرز في إنشاء كوسوفو المتعددة الأعراق.

وعندما يتم تشكيل حكومة جديدة، ستكتسب الهياكل الإدارية زخمها الخاص بها في عملياتها اليومية،

وسيكون بإمكان المجتمع الدولي، من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، من مواصلة تقديم النصيحة اللازمة لتيسير عمل المؤسسات الجديدة. وإننا نعتقد بأن هذا هو الذي ينبغي أن يشكل الدور الجديد للمجتمع الدولي. إن هذه النصيحة تضمن المتابعة المباشرة والتفصيلية دون المشاركة المباشرة في عملية صنع القرار. والزعماء المنتخبون بصورة مشروعة جاهزون حاليا لتولي مسؤولية إدارة مستقبل المقاطعة، بالأخطاء والنجاحات التي تحدث في أي ديمقراطية مشكّلة بطريقة مشروعة.

ختاما، أود أن أردد صدى الكلمات التي أوردها الأمين العام في الفقرة ٤٣ من التقرير، والتي أشار فيها إلى المسؤولية المحددة التي يتحملها أعضاء الجمعية في المساعدة على تغيير مواقف الماضي برفض العنف والإرهاب علنا. ويجب أن يتصرفوا كنماذج للمصالحة بالنسبة لسائر أعضاء المجتمع.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على التقرير المفصل والمتعمق الذي قدمه بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ووكيل الأمين العام غينو على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها.

تعرب بلغاريا عن تأييدها للبيان الذي ستدلي به الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي. ونظرا لأن بلدي هو البلد الوحيد في جنوب شرقي أوروبا العضو في مجلس الأمن، فإني أود أن أدلي ببضع تعليقات إضافية باسم وفدي.

شكرا لكم، سيدي، لعقد هذه الجلسة العلنية بشأن كوسوفو. ومن المهم أن يواصل المجلس عن كثب متابعة الحالة هناك في لحظة حساسة وحاسمة في إنشاء مؤسسات قابلة للتطور تشمل جميع الطوائف العرقية، عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن يكون لتطور العملية السياسية في كوسوفو تأثير هام على منطقة غرب البلقان دون الإقليمية بأسرها، ولا سيما الانتقال إلى الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نفسها والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي البوسنة والهرسك.

وتقييم بلغاريا للأعمال التي اضطلع بها السيد هانز هيكروب، الممثل الخاص للأمين العام، تقييم إيجابي. فقد كان عنصرا جوهريا في بدء حوار سياسي حقيقي وعملية ديمقراطية. وبينما نشكره على أعماله، يسر وفد بلادي أن يسجل أن الأمين العام على وشك اختيار ممثل خاص جديد، كما نما إلى علمنا الآن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن ارتياح بلادي الشديد لاختيار السيد ميخائيل شتاينر لذلك المنصب. ونعتقد أن لديه كل المؤهلات اللازمة، فضلا عن خبرته العظيمة بالمنطقة، وهي منطقته أيضا. كل هذا سيمكنه من الاضطلاع بمهامه في هذه الفترة الحساسة في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ويرحب وفد بلادي بجهود الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، فضلا عن جهود جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وكان لهذه الجهود الفضل في نجاح الانتخابات البرلمانية بمشاركة جميع المجموعات العرقية في كوسوفو، بما فيها الصرب. وقد أرسيت الأسس للبدء بحياة ديمقراطية حقيقية وإنشاء مجتمع مدني يرتكز على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ومن ناحية أخرى، هناك نكسة نأسف لها، وهي أن جمعية كوسوفو وضعت نفسها في طريق مسدود يمنعها من اختيار رئيس، وبلغاريا تناشد جميع الأطراف الفاعلة في العملية السياسية أن تتحلى بالإحساس بالمسؤولية والتخلي

عن المواقف الحزبية بحيث تزود المجتمع الدولي، ضمن جملة أمور، بالمحاورين الشرعيين. ولن تكتمل تلك الشرعية إلا إذا مثلت الحكومة القادمة مصالح جميع الطوائف العرقية في المقاطعة دون استثناء. وتحقيقا لهذا الهدف، من المهم أن تكون جميع القوى السياسية على استعداد للتصدي لتحديات الإدارة والحكومة والاضطلاع بمسؤولياتهما في الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وتعتقد بلغاريا أن وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو عنصر حاسم للأمن في كوسوفو. فلهذا الوجود أهمية جوهرية ويجب أن يستمر. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة بعمل ممتاز في إعادة تشكيل البعثة وتحويل الهياكل الإدارية المختلطة القديمة إلى إدارات انتقالية ستصبح وزارات بمجرد تشكيل حكومة. والنقل التدريجي للسلطة إلى السلطات المحلية، التي ستتحمل المسؤولية بمفردها في المستقبل، خطوة هامة جدا في تحويل المسؤولية إلى الرسميين المنتخبين من أهالي كوسوفو.

وتؤيد بلغاريا بعثة الأمم المتحدة تأييدا كاملا في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. في ذلك الصدد، نؤيد التحليل الذي عرضه ممثل المملكة المتحدة بشأن مشكلة من أخطر المشاكل التي تواجهها كوسوفو. ويسرنا أن بعثة الأمم المتحدة أعطت الأولوية لمكافحة الجريمة المنظمة. ونتفق مع الأمين العام في تقييمه للصلات القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، وبين الشبكات الإقليمية في البلقان والعمليات الجارية في كوسوفو.

والإطار الاقتصادي – الاجتماعي للاقتصاد ''الرمادي'' – إن لم يكن ''الأسود'' – فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة والمخدرات والشابات يمكنه أن يلحق الضرر باستقرار المؤسسات التي لا تزال هشه، ويضعف العلاقات بين المجموعات العرقية، التي لا تزال عرضة لمناورات المجموعات التي تتخذ طابع المافيا. وتعتقد بلادي أن الوسيلة الوحيدة لكسر الحلقة المفرغة للركود الاقتصادي والاجتماعي والبطالة وتحريم الاقتصاد والتعايش بين الجريمة المنظمة والتطرف العرقي هي الإدماج الكامل لكوسوفو ضمن الحياة الاقتصادية لجنوب شرقي أوروبا، والقارة ككل. والسيد سولومون باسي، وزير الشؤون الخارجية في بلغاريا أكد في عديد من المناسبات ضرورة إجراء تغيير كامل في الهياكل الأساسية لجنوب شرقي أوروبا بحيث تتمكن من أن تصبح جزءا لا يتجزأ من اقتصاد القارة بشكلها الأكبر ومن الاقتصاد العالمي.

ويشير تقرير الأمين العام إلى حالة الأمن المتقلقلة في كوسوفو. ومما يؤكد هذا الشاغل اغتيال اسماعيل حاج ضاراج، عضو الجمعية المتكلم بالألبانية في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وقد أدانت بلغاريا هذه الجريمة إدانة قوية. وتضم بلادي صوتها إلى صوت الأمين العام في مناشدة الرسميين المنتخبين في كوسوفو ''نبذ ... الإرهاب بمنتهى الوضوح والصراحة.'' (S/2002/62، الفقرة ٤٣)

ومن المؤسف أن عودة اللاجئين والمشردين قد فقدت بعض زخمها. ونعتقد أن هذه بادرة تنذر بخطر الافتقار إلى الثقة بين الطوائف العرقية، مما يمكن أن يعود بعواقب وخيمة.

وتمر بعثة الأمم المتحدة الآن بمرحلة حاسمة في تنفيذ ولايتها. وعلى المجلس في الأشهر المقبلة أن يتابع التطورات عن كثب وأن يدعم أنشطة البعثة. ومما لا شكل فيه أن الاتجاه العام للأمور في كوسوفو يتميز بالإيجابية، إلا أنه لا يمكننا أن نصفها بأنها عملية لا رجعة فيها. وما زالت يقظة المجلس مسألة لا غنى عنها.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام. على

المعلومات التي زودنا بها حول الحالة في كوسوفو والتوقعات هناك. ومثلي مثل زملائي، أود أن أشيد بالسيد هانز هيكروب على أوجه النجاح الحقيقية التي أحرزها في العام الماضي. وترحب فرنسا بالنية المعلنة للأمين العام بتعيين السيد ميخائيل شتاينر لرئاسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونقدم له أحر تمنياتنا بالنجاح الباهر في أعماله.

وسيقدم ممثل إسبانيا الدائم عرضا كاملا لموقف الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من مناقشتنا. وتؤيد فرنسا تماما ذلك البيان. وبالتالي، سأقتصر في هذه المرحلة على بضعة تعليقات إضافية موجزة.

قبل شهرين، أي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، انتخب المصوتون من جميع الأعراق في كوسوفو ١٢٠ عضوا لجمعية كوسوفو. وذهبوا إلى مراكز الاقتراع على نحو سلمي وبأعداد كبيرة، مدللين على إحساسهم بالمسؤولية. وبذلك أسهموا إسهاما جوهريا في مرحلة جديدة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وهي إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت. وبموجب الإطار الدستوري، ستتولى هذه المؤسسات تدريجيا الوظائف الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة، وتصبح مسؤولة عن الإدارة اليومية لكوسوفو. وبهذا تكون الأسس قد أرسيت لأهالي كوسوفو أنفسهم للاضطلاع بإدارة حياتهم اليومية.

ومع ذلك، لم يتم حتى الآن إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي، فلم تستكمل بعد رئاسة الجمعية، و لم تنته بعد عملية انتخاب رئيس كوسوفو. وبالتالي، لم تتشكل الحكومة بعد. ولهذا، فإن انتقال السلطة المنصوص عليه في الإطار الدستوري لم يتم بعد كما كان مقررا. وعليه، من المهم أن يستجيب قادة كوسوفو السياسيون إلى تطلعات السكان عن طريق المساعدة على تنشيط مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت. ويجب أن يجري إنشاء هذه المؤسسات في أقرب وقت ممكن، لكي تشرع في الاضطلاع بالمهمات التي أناطها بها المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، يجب على المنتخبين أن يبدأوا بسرعة في اختيار جميع أعضاء رئاسة الجمعية وانتخاب رئيس كوسوفو. ومشاركة أعضاء الجمعية النشطة والمسؤولة مطلوبة تمشيا مع الروح الديمقراطية لهذه العملية. والمقاطعة ليست هي الحل.

وإنني أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن قلقنا إزاء اغتيال السيد إسماعيل حاج داراي، عضو جمعية كوسوفو. فنحن ندين هذا الهجوم الغادر على ممثل منتخب لكوسوفو. ونؤيد الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للقبض على مرتكبي الهجوم، وتقديمهم إلى العدالة، واكتشاف دافعهم وتحديد هوية من يحتمل أن يساندوهم. وندين إدانة قاطعة الترويع والعنف والهجمات التي تشن على التعددية؛ ولا يمكن التغاضي عن هذه الأمور في حياة كوسوفو العامة تحت أي ظرف من الظروف.

وفي هذا العام أيضا، ستحتل مكافحة انعدام الأمن والعنف والجريمة المنظمة صميم شواغل بعثة الأمم المتحدة بشكل عام. ومن الضروري للغاية الاستمرار في مواصلة بذل الجهود القوية في هذا المجال، لصالح كوسوفو ولصالح المنطقة بأسرها. وستواصل قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة - ولا سيما عنصر الشرطة والعدالة - الاستمرار في العمل في هذا المجال. ولا بد أن يقدم الزعماء السياسيون في كوسوفو دعمهم الكامل لضمان نجاح هذا النشاط الأساسي.

وثمة أولوية أخرى في السنة الجديدة تتمثل في توسيع نطاق الحوار مع السلطات اليوغوسلافية، ونحن ندعو رسميا إلى تحقيق ذلك الغرض. وهنا، يصبح من الضروري تنفيذ الوثيقة المشتركة التي وقعها في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر السيد هيكروب والسيد كوفيتش. وفي ذلك الصدد يعد اجتماع

١٨ كانون الثاني/يناير في بلغراد للفريق العامل رفيع المستوى الذي أنشأته تلك الوثيقة دلالة طيبة. ومن المستصوب أن ينضم ممثلو المؤسسات الجديدة المنتخبة في كوسوفو إلى ممثلي البعثة في الاجتماعات المقبلة على وجه السرعة. ولا يمكن لقيام تعاون عملي بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك إلا أن يكون أمرا إيجابيا. وسيستفيد التفاهم المتبادل، والمصالحة بين الأعراق، والتقارب الأوسع نطاقا بين أهالي البلقان وأوروبا من هذا التعاون.

ومن المستصوب أيضا تحقيق التقدم بشأن السجناء والمفقودين في المدى القصير، ويبدو أنه قد أصبح قريب المنال. وينبغي أن يعبر الزعماء السياسيون في كوسوفو بوضوح وبسرعة عن تأييدهم لعودة الأشخاص المنتمين إلى الأقليات في كوسوفو. ومن شأن أعمال من هذا القبيل أن تعزز المشاريع التي تضطلع بها البعثة، والتي تأمل أن تحرز تقدما بوتيرة أسرع.

وسيضطلع السيد ميخائيل شتاينر بمسؤولياته بشكل فعال في فترة حاسمة أي: بعد انتخابات ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر وقبل إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت. وباستطاعته أن يعول على دعمنا التام له في مهمته الصعبة.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ونحن أيضا نشعر بالامتنان للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة (S/2002/62)، الذي يتضمن معلومات هامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نشعر بالامتنان أيضا للسيد جان ماري غينو على عرضه للتقرير.

وفي رأينا، أنه قد حدث انتقال واضح إلى مرحلة جديدة من أنشطة البعثة، بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر التي شملت الإقليم بأسره. فإلى جانب الحاجة التي لم تكن متوقعة لإحلال شخص آخر محل رئيس البعثة، فهذا يعني أنه بناء على القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لا بد لنا من إجراء تقييم كامل للحالة في كوسوفو. ونرى أنه يتوجب علينا أن نفعل ذلك معا، في إطار مجلس الأمن أساسا، لأنه من الواضح أن تسوية مشكلة كوسوفو ليست حكرا على البعثة الميدانية ورئاستها. ويتطلب ضمان النجاح للعملية برمتها تنسيق الجهود بين الجهات الفاعلة. وسيكون ذلك مفيدا أيضا لأنه سيمكن رئيس البعثة الجديد من تفادي تكرار إساءة الحسابات بشكل خطير التي سمح بحدوثها تحت رئاسة أسلافه.

ومن الواضح أن انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر في كوسوفو لم تحل جميع المشكلات المتعلقة بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتجدر الإشارة إلى أنه حتى منذ بداية السنة الجديدة، ارتكبت عشرات الأعمال الإرهابية ضد الصرب، وأنه ما تزال هناك تهديدات كثيرة من المتطرفين الألبان. غير أن الوجود الدولي لم يتخذ تدابير جديدة عاجلة لضمان أمن الطائفة الصربية في كوسوفو. ويجب أن تركز البعثة وقوة كوسوفو على توفير الأمن الحقيقي وتهيئة الظروف لعودة عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا إلى حيث كانوا يعيشون سابقا. وعليهما أيضا أن تعملا على تطبيع الحياة في الإقليم. وبطبيعة الحال، لا بد أن تشرك مؤسسات الحكم الذاتي المحلية التي تنشأ حاليا في الإقليم في حل هذه المشكلات أيضا.

ومن المؤسف أن كوسوفو ما زالت مصدرا للتهديد سواء لجيرانها المباشرين أو للمنطقة بأسرها. ولم يتم حتى الآن القضاء على بؤر التوتر والجريمة المنظمة التي ظهرت أثناء فترة الأزمة. وهو أمر لا يمكن قبوله. وفي اعتقادنا أن علينا جميعا، جنبا إلى جنب مع البعثة وقوة كوسوفو، أن نشدد الرقابة على الحدود بين كوسوفو من ناحية وبين ألبانيا ومقدونيا من ناحية أخرى لمنع الإرهابيين من عبور الحدود والقضاء على تهريب الأسلحة.

ونحن مع الرأي السائد على نطاق واسع بين الدول المشاركة في عملية التسوية وهو: أن عملية تحديد الوضع النهائي لكوسوفو ينبغي أن تجمد لبعض الوقت. ومما له أهمية خاصة اتخاذ مجموعة من التدابير التي تستهدف الحيلولة دون أن تصبح هياكل الإدارة الذاتية المنشأة حاليا أداة لتنفيذ الأطماع الرامية إلى حصول الإقليم على الاستقلال.

وإننا نرحب بتصميم قيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على التعاون الوثيق مع مجلس الأمن، ومع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومع المجتمع الدولي بوجه عام في إنشاء كوسوفو جديدة متعددة الأعراق. ونحن نؤيد قيادة البعثة في عزمها على تطوير تعاون بناء مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي أرسي الأساس له في الوثيقة المشتركة الموقعة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ومن المهم إقامة حوار مباشر بين بلغراد وبرستينا، الأمر الذي دعت إليه باستمرار زعامة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي هذه المرحلة، فإن ما له الأولوية ليس وضع الإقليم، وإنما المشاكل العملية الخاصة بالتعاون والمتعلقة أساسا بالتكافل الاقتصادي بين الإقليم وبين بقية صربيا. وعلينا أن نستفيد بشكل فعال من الفريق العامل رفيع المستوى كآلية لهذا التفاعل. وقد بدأ الفريق عمله في كانون الأول/ديسمبر الماضي، الأمر الذي نرحب به بكل تأكيد.

ولا يزال من المسائل ذات الأهمية في الوقت الحاضر اقتراح القيادة اليوغوسلافية توقيع اتفاق يتعلق بوضع البعثة لكل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. ونرى أن مما يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح في ذلك السياق توقيع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقوة في الآونة الأخيرة اتفاقاً للتخفيف من النظام الذي تخضع له منطقة الأمن الجوي على طول خط الحدود الإدارية مع كوسوفو.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أريد أن أضم صوتي إلى الآخرين في توجيه الشكر للسيد غينو على إحاطته المفيدة للغاية بآخر التطورات، وأن أعرب عن التقدير لهانس هايكيروب، ولبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لما حققته من نجاح بقيادته. ومن دواعي سرورنا الشديد أن نسمع بنبأ تعيين السيد شتاينر خلفاً للسيد هايكيروب. وسيلقى التأييد الكامل من حكومتي.

وأظن أننا نمر بظرف حاسم في إعداد مؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو، وهذه مرحلة رئيسية من المراحل في الدليل التفصيلي الوارد في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد أجرينا انتخابات ناجحة وسلمية للغاية، برعاية البعثة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي، شملت جميع سكان كوسوفو. وكان ذلك إنجازاً ملموساً. فقد حققت تلك الانتخابات من النجاح ما لم يكن في الواقع ليخطر ببال أحد حين وصلت البعثة لأول مرة في عام ١٩٩٩.

بيد أن الأمور لم تسر منذ الانتخابات بالسلاسة التي كنا نصبو إليها. فقد أخفقت ثلاث محاولات لتشكيل حكومة، وتوقفت المحادثات، وقتل أحد الأعضاء الجدد في الجمعية الديمقراطية من المنتمين لرابطة كوسوفو الديمقراطية. ونحن ندين هذا العمل من أعمال العنف وندعو جميع قادة كوسوفو المنتخبين الجدد إلى إظهار التزامهم الصريح بالعملية الديمقراطية وسيادة القانون وذلك برفع أصواتهم استنكاراً لهذه الجريمة والتضافر في العمل على تشكيل حكومة.

ولن يكون في مستقبل كوسوفو متسع لمن يؤيدون العنف والإجرام أو يعملون على تقويض سيادة القانون وإرادة الشعب، بغضّ النظر عن الفئة العرقية التي ينتمون إليها. وأرى أن جريمة قتل عضو الجمعية من أبناء رابطة كوسوفو الديمقراطية تبرز الحاجة الماسة إلى تعيين مفوض

شرطة قوي حالما يترك شاغل المنصب الحالي في ٢٨ كانون الثاني/يناير.

وقد حان الوقت فيما أرى لساسة كوسوفو وشعبها للمضي قدما. ونتقبل بالطبع أن من المحتم وجود خلافات مشروعة بين الأحزاب. فهذا أمر طبيعي. غير أن الوقت قد حان لسد الفجوة بين تلك الخلافات والتحرك قدماً في إقامة مؤسسات الحكم الذاتي الانتقالية. وأرى أن الأمين العام محق تماماً في تقريره، حين يشير في الفقرة ٤٣ إلى الدور الخاص الواقع على عاتق أعضاء الجمعية أنفسهم ومسؤوليتهم في أن يصبحوا قدوة، وفي أن يمسكوا بزمام القيادة، وفي إظهار إمكانية العمل الفعلي من أجل تحسين العلاقات بين الطوائف وتعزيز المصالحة.

ولا ينبغي الصبر أكثر من ذلك على توخي الإعاقة أو ترهيب من يودون المشاركة. فلا يمكن أن تقوم مسيرة التقدم إلا على الالتزام بالديمقراطية وسيادة القانون في إقليم متعدد الأعراق بكوسوفو.

وقد بذلت البعثة جهداً كبيراً لتنفيذ ما حدده المجلس في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) من نقل السلطة والمسؤولية. ونثني على جهودها وندعو قادة كوسوفو الجدد إلى أن يكونوا أهلاً للتحدي ويعملوا على نحو بنّاء من أجل بناء مستقبل آمن وديمقراطي وأفضل حالاً لصالح جميع المقيمين في كوسوفو. وعليهم ألا يضيعوا هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان البلدان التالية: إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا.

وهذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها مجلس الأمن مسألة كوسوفو هذا العام. ويمثل مطلع عام جديد فرصة طيبة لتدبر أحداث الشهور القليلة الماضية، ولا سيما بالنظر إلى التغيير مؤخراً فيما يتعلق بمنصب الممثل الخاص للأمين العام.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عظيم تقديره للسيد هانس هايكيروب لما قام به من أعمال وللحافز الذي أعطاه للتنمية المؤسسية وتوطيد دعائم الديمقراطية في كوسوفو. ويسر الاتحاد الأوروبي أن يحيط علماً بتعيين السيد ميكايل شتاينر الآن خلفاً له. ولدينا ثقة في أن ما اكتسبه من خبرة واسعة في منطقة البلقان سيكون مصدر نفع كبير له في وظيفته الجديدة، ونؤكد له الدعم الكامل من قِبل الاتحاد الأوروبي في اضطلاعه بمسؤولياته الجديدة.

وقد تميز العام ٢٠٠١ بحدثين يتسمان بأهمية خاصة: هما إعلان الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت، والنجاح في عقد انتخابات الجمعية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بمشاركة من جميع طوائف كوسوفو.

وكان من الأهمية بمكان أيضاً توقيع الوثيقة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فقد آذن بعلاقة جديدة بين البعثة وبلغراد وأدى إلى أن تحث حكومتا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا صرب كوسوفو على المشاركة في هذه الانتخابات.

وقد عزز إنشاء عنصر جديد للشرطة والعدالة في البعثة هياكل القانون والنظام في كوسوفو أيّما تعزيز.

وفي بداية العام أيضاً فرصة مناسبة للتطلع إلى المستقبل وتحديد الأولويات لعام ٢٠٠٢. ولا شك في أن هذا العام سيشكل مرحلة جديدة بالنسبة لكوسوفو. وقد كان افتتاح جمعية كوسوفو في ١٠ كانون الأول/ديسمبر لحظة تاريخية لهذه المقاطعة. فكان كما قال الأمين العام معلما هاما على الطريق إلى الديمقراطية. ويزجي الاتحاد الأوروبي التهنئة لجميع أعضاء الجمعية على توليهم مقاعدهم، وللسيد نكهيت داتشي على انتخابه رئيساً للجمعية. ونحثهم على العمل ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري، تحقيقاً لخير شعب كوسوفو بأسره.

وقد آذن افتتاح الجمعية بانطلاق عملية الحكم الذاتي المؤقت ومهد الطريق لنقل السلطة من البعثة إلى المؤسسات الجديدة. وسيعود هذا بالفائدة على جميع الطوائف ويعزز الاستقرار في المقاطعة، وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي ما زال يشكل الأساس لبناء مستقبل كوسوفو.

ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء حالات التأخير في انتخاب رئيس لكوسوفو من قِبل الجمعية وما يستتبعه ذلك من أوجه تأخير في إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت وفي نقل السلطة من البعثة إلى المؤسسات المذكورة. ونناشد جميع الممثلين المنتخبين أن يظهروا ما يتسمون به من المسؤولية والقيادة، حتى يتسنى للحكم الذاتي أن يصبح واقعاً، لكي تعم فائدته على جميع السكان.

وستواصل البعثة أداء دور هام في كوسوفو. ويشجعها الاتحاد الأوروبي على مواصلة العمل بهمة في المجالات الخاضعة لسلطة الممثل الخاص للأمين العام، وكفالة الامتثال الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري، والقواعد التنظيمية الأخرى ذات الصلة بأعمال البعثة.

وقد كان من دواعي سرور الاتحاد الأوروبي البالغ أن الطائفة الصربية قررت أخيراً أن تشارك في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر مشاركة كاملة.

ونحن على ثقة بأن التحالف من أجل عودة صرب كوسوفو، بوصفه ثالث أكبر قوة في الجمعية، سيصبح منخرطا في الحياة السياسية في كوسوفو، وسيشارك بنشاط في عمل المؤسسات المؤقتة.

والاتحاد الأوروبي يُرحب بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وسلطات بلغراد بشأن الالتزامات التي تم التعهد بها في الوثيقة المشتركة. ويجب على الطرفين أن يواصلا إحراز تقدم في تنفيذ هذه الوثيقة وبذل الجهود لضمان الإبقاء على هذا التعاون وتوطيده. وعلى السلطات المؤقتة في كوسوفو أيضا أن تُبدي التزامها بهذه العملية. ونتطلع باهتمام إلى مشاركة ممثليها في اجتماعات الفريق العامل الرفيع المستوى الذي ينبغي أن يكون آلية مفيدة لتعزيز الحوار بين بريشتينا وبلغراد.

وكما ذكر الأمين العام بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر، فقد آن الأوان للتغلب على تركة الماضي، وتوطيد أركان ثقافة سياسية تقوم على التسامح والاحترام المتبادل وروح التوفيق البنَّاءة. ولا بد لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو أن تظلا يقظتين في كفالة الظروف الأمنية اللازمة، حتى يشعر من يعيشون بالفعل في كوسوفو بأنهم مشمولون بالحماية الكافية وقادرون على العيش بكرامة، حتى يتشجع المشردون داخليا على العودة.

إن عدد العائدين إلى كوسوفو كان محبطا بشكل خاص أثناء عام ٢٠٠١، فقد بلغ عدد المشردين داخليا الذين عادوا إلى المقاطعة أقل من ١ ٠٠٠ شخص، وتشجيع الأقليات على العودة يجب أن يكون أولوية للجميع في

كوسوفو. ونحن نتطلع إلى إطار العمل للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ الذي يُعده حاليا مكتب العائدين والطوائف الذي أنشئ مؤخرا، والذي يعمل بالتشاور مع السلطات في بلغراد وفي كل أنحاء كوسوفو. وسيكون على المجتمع الدولي أيضا أن يدعم هذه العملية، إذا كان راغبا في تمكين عدد كبير من المشردين داخليا من العودة إلى كوسوفو.

ولا تزال مسألة ألبان كوسوفو المحتجزين في صربيا تُشكل قلقا خاصا للاتحاد الأوروبي. وقد حدث تقدم كبير في غضون السنتين الماضيتين، إذ تم الإفراج عن ١ ٨٠٠ تقريبا من أصل المحتجزين البالغ عددهم ٢ ٠٠٠ محتجز. ولا يزال حوالي ١٦٠ سجينا محتجزين في صربيا. ونحن نحث بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على أن تتفقا على إجراء استعراض سريع لجميع الحالات المتعلقة بألبان كوسوفو المحتجزين في صربيا لجرائم يُدعى أنهم ارتكبوها في كوسوفو. ومن لم تثبت إدانتهم يجب الإفراج عنهم فورا. والاتحاد الأوروبي يحث كلا من بلغراد وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على بذل جهود متضافر لحسم هذه المسألة بموجب الوثيقة المشتركة، في الربع الأول من هذا العام.

ونتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن أمن أبناء طوائف الأقليات في كوسوفو وحرية تنقلهم يظلان شاغلا يبعث على القلق، على الرغم من التحسن الطفيف الذي حدث في الأشهر القليلة الماضية. ونحن نشجع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو على الاستمرار في بذل أقصى طاقاتهما لتحسين الحالة الأمنية، ونحث جميع الزعماء السياسيين في المقاطعة على بذل كل جهد ممكن لوضع حد لأعمال العنف.

ولا تزال الجريمة المنظمة والتطرف يمثلان تهديدا خطيرا لكوسوفو ولاستقرار المنطقة المحيطة بها. والاتحاد الأوروبي يثني على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على التقدم الذي أحرزته في تعزيز هياكل القانون والنظام، مع إدراكه في الوقت ذاته أن هناك الكثير مما يتعين القيام به لمكافحة الجريمة المنظمة والتطرف بشكل فعال.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الحادث الذي اغتيل فيه عضو جمعية كوسوفو، إسماعيل حاج ضاري، والذي وقع يوم الخميس في ١٧ كانون الثاني/يناير، ويحث جميع أعضاء الجمعية على إبداء روح من النضج والمسؤولية في معالجة واقعة العنف الجديدة هذه. وعلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تتقاسم مع بعثة الأمم المتحدة مسؤولية خاصة في مواجهة شرور العنف السياسي والعرقي المتواصل الذي يضع العراقيل على طريق كوسوفو نحو إنشاء مجتمع متعدد الأعراق. وثمة حاجة إلى أن تسود روح جديدة من التعاون في هذا المجال، وفي الكفاح ضد الجريمة المنظمة والإرهاب اللذين يمثلان للاتحاد الأوروبي شاغلين يتصفان بالأولوية في المقاطعة والمنطقة المحيطة بها.

وأخيرا أقول إن كلا من عملية تثبيت الاستقرار والارتباط التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، وميثاق الاستقرار، يسعى إلى النهوض بروح المسؤولية على الصعيد الإقليمي، وتعزيز التعاون الإقليمي. والاتحاد الأوروبي يُعلق أهمية كبرى على الجهود التي يبذلها لدعم الديمقراطية والتعايش بين الأعراق، والعلاقات السلمية بين الجيران، والتعاون الإقليمي. ذلك أننا نؤمن إيمانا راسخا بأن هذه هي الأهداف التي يصبو إليها الجميع في منطقة البلقان.

السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أتناول البند المدرج في جدول الأعمال، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس. وأود

أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء المجلس المنتخبين حديثا، وأن أتمنى لهم كل النجاح في تأدية واجباتهم في السنتين المقبلتين.

ويود وفد بلادي أيضا أن يُعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره، وأن يشكر السيد غينو على تقريره الشامل، كعهده دائما.

عندما اجتمع مجلس الأمن آخر مرة لاستعراض الحالة في كوسوفو وميتوهيا، أعرب جميع المشاركين في المناقشة عن ارتياحهم إزاء حقيقة أن الانتخابات أُجريت على نطاق المقاطعة في مناخ سلمي وديمقراطي. وساد شعور بالتفاؤل الحذر حول هذه الطاولة إزاء آفاق المستقبل. وتشاطرت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الرأي القائل إن خطوة مهمة إلى الأمام قد اتخذت. واحتفظنا بموقفنا بأنه من الأهمية الحاسمة بمكان بالنسبة لكوسوفو وميتوهيا ضمان أن يقوم ممثلوها المنتخبون ديمقراطيا بإنشاء مؤسسات مؤقتة للحكم الذاتي وكفالة أن تبدأ عملها.

ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات المكلفة بمهمة التصدي للمشاكل اليومية التي تحيق بكوسوفو وميتوهيا، على أساس المشاركة المتضافرة والمتكافئة لممثلي جميع الطوائف العرقية، لم تبدأ عملها حتى اليوم بعد شهرين من إنشائها. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تأسف لهذه الحقيقة، خاصة وأنه من المتوخى لمؤسسات الحكم الذاتي أن تكون عنصرا له مغزاه في عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وجزءا مهما من آلية لإرساء الثقة في مجتمع كوسوفو وميتوهيا. ومن واجب الممثلين المنتخبين أن يكونوا جديرين بالثقة الموضوعة فيهم، وأن يبرهنوا على أهم مستعدون وقادرون على مواجهة الصعاب التي ما زالت تحيق بكوسوفو وميتوهيا.

وهذه الصعاب كثيرة حقا. وحكومة بلادي تشعر بقلق عميق حيال انعدام الأمن في كوسوفو وميتوهيا، وبالذات بالنسبة لغير الألبان. وقد تم الإعراب عن هذا القلق مرارا وتكرارا في تقارير الأمين العام، بما فيها التقرير المعروض علينا الآن. والحوادث العديدة التي وقعت، بما في ذلك عمليات قتل الصرب والألبان، وزرع الأجهزة المتفجرة، والترويع، ما زالت للأسف تشكل البنود النمطية في الأنباء الواردة من كوسوفو وميتوهيا. وقبل بضعة أسابيع، قُتل صربي مرموق أمام منزله في كوسوفسكا كامينيكا. وفي الأسبوع الماضي وقع حادث مأساوي آخر، عندما قتل، في بك، عضو ألباني منتخب حديثا في البرلمان. ونحن ندين هذه الأفعال. فبيئة من هذا القبيل لا تتوافق مع الجهود المبذولة لتحسين الحالة العامة، وتعرقل عمل المؤسسات المؤقتة. وتوفير الأمن للجميع شرط أساسي لنجاح هذه المؤسسات في تأدية وظائفها، وإدماج الصرب وغير الألبان في عملها.

ومن دواعي الأسف أن الوجود الدولي في المقاطعة لا يزال عاجزا عن كفالة الأمن، ولا يزال يواجه نكسات بين الحين والحين، كما كان الحال عندما أفرج مؤخرا عن الشخصين المشتبه فيهما في قضية الهجوم الإرهابي على حافلة ركاب بالقرب من بودوييفو في شهر شباط/فبراير الماضي. وبعد عام من مقتل وإصابة عشرات من الصرب المشردين داخليا - وكان من بينهم نساء وأطفال - وفي وقت يعبئ فيه المجتمع الدولي موارد لا نظير لها لمكافحة الإرهاب في شتى أنحاء العالم - ما زال مرتكبا هذا العمل الإرهابي السافر طليقين في المنطقة الواقعة تحت إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. ونحن ندين بقوة هذه الحقيقة.

وبالإضافة إلى المشاكل الأمنية المستمرة، هناك قضايا هامة جدا أخرى معلّقة، مثل الجمود في عملية عودة المشردين داخليا، واقتفاء أثر المفقودين والمختطفين. وهذه

القضايا يتعين معالجتها على وجه الاستعجال بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، والسلطات اليوغوسلافية المختصة على أساس الوثيقة المشتركة الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وكذلك مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة.

وكانت حكومة بلادي شريكا ثابتا للمجتمع الدولي في معالجة هذه القضية وغيرها من أجل تحقيق الهدف المشترك الذي يتوخى إقامة مجتمع متعدد الأعراق والديانات والثقافات في كوسوفو وميتوهيا وعلى هذا الأساس، أسهمنا إسهاما هاما في عملية تسجيل الناخبين والإعداد لإجراء الانتخابات. ونحن نقدر غاية التقدير الإسهام المقدم لهذه العملية من قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة. وكما نعتز غاية الاعتزاز بالرسالة التي وجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، قبل الانتخابات والتي جاء فيها أن استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أمر لا يمكن احتماله في كوسوفا وميتوهيا، وأن الانتخابات لن تؤثر على الوضع النهائي. وعلى كل، فإن هذه أمور نص عليها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والوثيقة المشتركة.

وتكتسي تلك الوثيقة أهميتها ليس من حيث أنها أساس جيد فحسب لتطوير تعاون مثمر بين بلادي وبعثة الأمم المتحدة، بل أيضا لأنها تساعد في حسم سلسلة من القضايا المحددة في تلك الوثيقة. وتتوقع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن يتم كأولوية في الفترة المقبلة تنفيذ تلك الوثيقة على نحو كامل ومتسق. وسيكون اهتمام مجلس الأمن بهذه العملية ودعمه لها باستمرار من الأمور الأساسية.

إن إحراز التقدم في هذا الجانب وغيره من جوانب التعاون بين بلادي وبعثة الأمم المتحدة سييسر كثيرا إبرام اتفاق بشأن وضع تلك البعثة. وبالإضافة إلى أن الاتفاق بشأن وضع البعثة يمثل خطوة هامة في الشراكة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمجتمع الدولي، فإنه سيحسم عددا من القضايا الفنية وغيرها في أداء البعثة بطريقة أكثر فعالية، وسيجعل الممارسة المطولة المتمثلة في اتخاذ قرارات منفصلة بشأن كل مسألة على حدة أمرا فات عهده. ومما لا شك فيه أن هذا الاتفاق سييسر أنشطة بعثة الأمم المتحدة ويسهم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي الختام، أود أن أنوّه بالدور الذي اضطلع به السيد هانز هيكروب بوصفه الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو وميتوهيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة. لقد حدثت تطورات هامة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) خلال العام الماضي. وكان إسهامه في تلك العملية هاما، بما في ذلك تعزيز وتحسين العلاقات بين يوغوسلافيا باعتبارها البلد المضيف وبين بعثة الأمم المتحدة. وأشكر السيد هيكروب على كل جهوده.

وتتطلع حكومة بلادي إلى التعاون الوثيق مع الممثل الخاص الجديد للأمين العام السيد شتاينر، الذي سمعنا توا أنه سيتم تعيينه، في التصدي للتحديات العديدة التي نواجهها في العملية الجارية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم المهمات المسؤولة للغاية لرئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أتمنى لكم وللفريق العامل معكم كل نجاح وتوفيق. ونود كذلك أن نرحب ترحيبا حارا بأعضاء المجلس الذين انتخبوا مؤخرا، متمنيا لهم المزيد من القدرة الإبداعية في التفكير.

ونود أن ننضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص شكرنا لوكيل الأمين العام السيد غينو على قيامه بإحاطتنا علما وبشكل شامل بكل ما جدّ من تطورات في كوسوفو وبأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو. وقد شعرنا بأسف شديد عندما علمنا بقرار السيد هانز هيكروب ترك منصب الممثل الخاص للأمين العام في تلك المقاطعة. ونتمنى له كل نجاح في مهماته الجديدة. وأملنا أن يجلب السيد مايكل شتاينر، خليفة السيد هيكروب، معه الأفكار المبدعة اللازمة لتنفيذ أهداف المجتمع الدولي في كوسوفو، ونتعهد بتقديم تعاوننا الكامل إلى الرئيس الجديد لبعثة الأمم المتحدة في تلك المقاطعة.

وتؤيد أوكرانيا البيان الذي ألقاه ممثل اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي. ونتشاطر الرؤية العامة للوضع على الصعيد الميداني، ونؤيد الرسائل الأساسية التي جلبها زملاؤنا الأوروبيون.

لقد اتسم الشهران اللذان انقضيا منذ إجراء الانتخابات العامة في كوسوفو بنتائج هامة في أنشطة بعثة الأمم المتحدة. وكما برز في تقرير الأمين العام والعرض الذي قدمه السيد غينو، فإنه قد بذلت جهود متضافرة لضمان الاستقرار لأعمال جمعية كوسوفو التي انتخبت مؤخرا.

ويشعر وفد بلادي بارتياح خاص إزاء النهج الحكيم الذي اتبعته بعثة الأمم المتحدة من أجل النهوض بالحوار السياسي لتقاسم السلطة في إطار البرلمان، ولضمان الأمن لأعضائه وموظفيه. ونؤيد التعديلات الداخلية التي أجرتها البعثة لتسليم السلطة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت، والخطوات المكثفة التي اتخذتها لإعادة هيكلة البعثة وتحويل الهيكل السابق للإدارة المشتركة المؤقتة.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك تنفيذ الأولويات الأخرى للبعثة، خصوصا الخطوات الإضافية لتهيئة الظروف الضرورية لاستدامة عودة المشردين داخليا واللاجئين. ونرحب في هذا السياق بالتطورات التي حدثت في وادي أوسياني حيث أنجزت في كانون الأول/ديسمبر المرحلة الأولى من برنامج متكامل لكفالة استدامة العودة.

وينوّه وفد بلادي أيضا بأنشطة البعثة التي ترمي إلى الحد من الجرائم الموجهة إلى الطوائف العرقية، وبالنجاح الذي حققته البعثة في تطوير دائرة شرطة كوسوفو. ويستحق تقديرنا أيضا التقدم المحرز في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وبعد انقضاء شهرين على إجراء الانتخابات البرلمانية، ظهر اختبار صعب لزعماء كوسوفو. وأوكرانيا، إذ تشعر بالقلق إزاء حالات الفشل الأخيرة في استكمال تكوين هيئة الرئاسة وانتخاب رئيس كوسوفو، فإنها تدعو كل القوى السياسية إلى ترشيد جهودها، وبالتالي إثبات استعدادها للإسهام في عملية التحول الديمقراطي للمنطقة. ونرى أنه ليس من صالح أي قوة سياسية في كوسوفو أن تعرقل هذه العمليات، وأن تثبت من ثم الآمال في ضمان تمكين الجمعية من القيام بعمل مثمر.

وثمة قضية حيوية أخرى تتمثل في تهيئة الظروف الأمنية المؤاتية في المنطقة، وهي مسألة ما زالت تسبب قلقا بالغا لنا. ويدين وفد بلادي بقوة عملية الاغتيال الوحشي التي راح ضحيتها أحد أعضاء الجمعية، الذي أطلق عليه الرصاص في ١٧ كانون الثاني/يناير. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن أي عمل من أعمال العنف يرتكب في تلك المقاطعة وكذلك أية تهديدات توجه ضد أعضاء البرلمان المنتخبين ديمقراطيا هي أمور لا يمكن قبولها على وجه الإطلاق، وينبغي عدم السماح حيالها. ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة

ستبذل قصارى جهودها لإلقاء القبض على مرتكبي هذه الجريمة.

ومن وجهة نظرنا، سيتوقف إحراز المزيد من التقدم في عملية الانتعاش السياسي لكوسوفو على ثلاثة عناصر رئيسية. الأول أنه لن تتحقق أية انطلاقة كبيرة إلا إذا تحمل الزعماء المنتخبون ديمقراطيا نصيبهم من المسؤولية في عملية التحول السياسي والاقتصادي في المقاطعة، وهم يمارسون سلطتهم ويراعون مراعاة دقيقة قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت.

ثانيا، إننا نشاطر الأمين العام وجهة نظره في أن المرحلة المقبلة من أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ستقتضي الالتزام القوي من المجتمع الدولي. غير أننا نرى أن المشاركة الإضافية من المجتمع الدولي في الحالة في كوسوفو ينبغي أن تكون على أساس استراتيجية واحدة وواضحة يحددها مجلس الأمن.

ثالثا، لا يمكن تحقيق الإنعاش السياسي الدائم في كوسوفو إلا من خلال تدعيم وتعزيز الحوار بين السلطات اليوغوسلافية وسلطات المقاطعة. ونرى أن هذا الحوار من شأنه أن يعطي الزخم اللازم للمصالحة فيما بين الأعراق في المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمة الرقيقة التي وجهها إلي.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لموريشيوس.

أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى السيد جان - ماري غينو على عرضه تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة جدا التي قدمها صباح اليوم.

إننا نهنئ أهل كوسوفو على تنظيم الانتخابات بصورة ناجحة في مقاطعتهم. ونأمل أن ينتخب أعضاء الجمعية عما قريب رئيسهم وأن تتولى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة المسؤولية الكاملة عن الجوانب التي تقع في إطار سلطتها. وهذه مرحلة بالغة الأهمية، حيث يحتاج أعضاء الجمعية للعمل بصورة بناءة وبروح وطنية. وإننا ندعوهم إلى إظهار حس أقوى للتوافق والحوار والاتفاق على اختيار رئيس كوسوفو. وكلما تم الإسراع بتعيين رئيس، سيكون ذلك أفضل، لأن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت ينبغي أن تبدأ عملها قريبا. إن أعضاء الجمعية ينتظرهم عمل طويل وشاق لتشكيل مستقبل إقليمهم.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة على العمل الممتاز الذي تقوم به لدعم الجمعية في تفادي أي فراغ تشريعي. ونشجع الفريق على الطريقة الفعالة التي يعمل بها. وندرك أيضا أنه ما أن يتم تشكيل الحكومة الذاتية المؤقتة، فإن البعثة ستبدأ بتسليم السلطة إليها، مع الاحتفاظ ببعض الصلاحيات للممثل الخاص، كما يحدد ذلك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وإن موضوع أمن الطوائف من الأقليات لا يزال يمثل أولوية في هذه الفترة من الزمن لتشجيعها على العودة إلى ديارها. وقد لوحظ أنه لم يعد سوى ٤٣٢ ٢ مشردا داخليا من أصل ٩٠٠ ٢٢٩ إلى ديارهم في كوسوفو. وبالتالي ينبغي عمل الكثير لتنشيط عودة هؤلاء الأشخاص المشردين داخليا وإعادة إدماجهم في المجتمع. وبينما تضطلع البعثة وقوة كوسوفو بواجباهما لضمان العودة الآمنة للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، فإننا ندعو القادة السياسيين إلى تهيئة الظروف اللازمة للإسراع بعودة الطوائف من الأقليات إلى الإقليم.

وعودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين ستتوقف أيضا على توفر الهياكل الأساسية الملائمة وإصلاح

المرافق العامة والخدمات الاجتماعية في الإقليم. ولا شك أن هذا سيتطلب المزيد من المساعدة من قبل المانحين، وإننا، في هذا الصدد، نحث الجماعات المانحة على زيادة دعمها لمختلف المشاريع التي يجري تنفيذها في كوسوفو. وهذا الإقليم، الذي هو من أفقر الأقاليم في أوروبا، يحتاج بصورة عاجلة إلى الاستثمار من أجل الإنعاش الاقتصادي المستدام.

وقد شددت موريشيوس مرارا وتكرارا في بياناتها السابقة على أن الحالة الأمنية في إقليم ميتروفيتسا لا تزال تمثل تحديا ينبغي أن يعالج بعناية كبيرة إذا أردنا تفادي انهيار عملية صنع السلام في كوسوفو بأكملها. إذ أن البعثة تظل عاجزة عن إنفاذ سلطتها بالكامل في تلك المنطقة، حيث لا تزال الحالة الأمنية هشة. ومما يثير القلق أيضا أن أعضاء قوة كوسوفو ما زالوا يتعرضون للهجوم أثناء أداء واجبهم في ذلك الجزء من الإقليم. وإننا نكرر دعوتنا إلى قادة الصرب السياسيين لاستخدام نفوذهم والضغط على مؤيديهم لتيسير سير عمليات البعثة وقوة كوسوفو بلا تعويق في منطقة ميتروفيتسا. كما نشجع وضع ضباط من صرب كوسوفو التابعين لدائرة شرطة كوسوفو في الخدمة في الجزء الشمالي من الإقليم فهذا يجعل أهل ميتروفيتسا أقل عداوة تجاه قوة الشرطة ويسمح بإنفاذ القانون والنظام بصورة ملائمة.

وترحب موريشيوس بإنشاء الدعامة الأولى للبعثة (الشرطة والعدالة) للوحدات المتخصصة لمكافحة أنشطة الجريمة المنظمة والإرهاب في المقاطعة. وإننا نشجع البعثة وقوة كوسوفو على زيادة عمليات التفتيش، خاصة على طول الحدود، للحد من تهريب الأسلحة إلى الجماعات المسلحة. ونأمل أن تكفل إعادة دخول جمهورية يوغوسلافيا في منظمة الشرطة الجنائية الدولية تعاونا أوثق للشرطة بين بريشتينا وبلغراد والدول الأخرى في المنطقة، بغية خفض مستوى الجريمة والأنشطة غير القانونية الأخرى والإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

وإننا، شأننا شأن من سبقنا من المتكلمين، ندين اغتيال عضو العصبة الديمقراطية لكوسوفو في الجمعية، وندين كذلك الهجوم بالقنابل على منزل أحد ألبان كوسوفو، مما نتج عنه جرح امرأة حبلى وطفل. هذه الأعمال غير المسؤولة يجب أن تُشجب وأن يقدم المسؤولون عنها إلى العدالة.

ومشكلة المعتقلين والأشخاص المفقودين عامل بالغ الأهمية في بناء الثقة بين الألبان والصرب. ويبدو أنها حققت بعض التقدم، خاصة بعد التوقيع على الوثيقة المشتركة بين البعثة وبلغراد. وإننا نلاحظ مع الارتياح أن البعثة سيتاح لها عما قريب الحصول على البيانات المتعلقة بتشريح الجثث التي جمعتها الشرطة الصربية. وإننا نعتبر أيضا أن البروتوكول المتعلق بأفرقة التحقق المشتركة المعنية بالسجون الخفية، على الرغم من أنه ما زال في مرحلة الإعداد، خطوة إيجابية للغاية إلى الأمام. ومن شأن تسليم الألبان المحتجزين من صربيا لبعثة الأمم المتحدة أن يساعد أكثر على بناء الثقة في العلاقات بين بريشتينا وبلغراد.

ويتوقف الأمر على حكومة كوسوفو الجديد لتنهض لمواجهة التحدي المتمثل في بناء مجتمع كوسوفي ديمقراطي آمن متعدد الأعراق، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأود أن أردد عبارات ممثلي المكسيك وسنغافورة عندما ذكرا أهمية التوعية في محاولة بناء مجتمع متعدد الأعراق. وموريشيوس مجتمع آخر متعدد الأعراق حيث ساعدت التوعية قطعا على إقامة وئام أفضل بين مختلف الجماعات العرقية.

أخيرا، نود أن نشيد بأهمية العمل الذي اضطلع به السيد هانز هيكروب بصفته ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لبعثة الإدارة الانتقالية في كوسوفو. ونود أن نعرب عن أطيب أمنياتنا لخلفه، السيد ميشيل ستاينر.

أستأنف الآن مهامي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد غينو ليرد على التعليقات التي أُدلي بها وعلى الأسئلة التي طرحت.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر أعضاء المجلس وممثلي إسبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأوكرانيا على إشادتهم بإنجازات بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو بقيادة هانز هيكروب. إن عباراتهم ستنقل إليه.

والواقع أن العمل الذي حققناه في عام ٢٠٠١ ساعد على بناء الأسس التي ينبغي أن نعمل عليها الآن. والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي توفر إطارا يمكن فيه لمختلف الطوائف في كوسوفو أن تتعلم العمل معا والعيش بعضها مع بعض. والنتائج المحددة للانتخابات تفرض حلا توافقيا، وهذا أمر حسن لأنه أساس لقيام أي كوسوفو قابلة للبقاء. والوثيقة المشتركة، كما أشار إلى ذلك سفير يوغوسلافيا، توفر إطارا جيدا للعلاقات ليس بين الأمم المتحدة ويوغوسلافيا فحسب، ولكن أيضا بين الكوسوفيين والسلطات في بلغراد. وكل ذلك يحتاج الآن إلى التنفيذ والتطوير.

لقد قضيت في كوسوفو فترة قصيرة في بداية هذا الشهر، وأكدت لزعماء كوسوفو أن عليهم الآن الارتقاء إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي، وأن شعبهم لن يتفهم إذا ظلت المؤسسات التي تم إنشاؤها هياكل خاوية. وهذا هو التحدي الماثل أمامنا الآن بالفعل. وسوف يتطلب جهدا مستمرا ودائما من جانب المجتمع الدولي الذي أعتقد أنه سينظر إلى مشاركة الكوسوفيين في تلك المؤسسات بوصفها اختبارا. فكيف يمكن للمرء أن يتصور أي وضع نهائي إذا لم يتمكن الكوسوفيون من الاتفاق على إنجاح المؤسسات المؤقتة؟ ومن ثم، فمن المهم جدا أن يحققوا ذلك. ولن تفلح خطة تمت صياغتها في مؤتمر دولي إذا لم يكن لدى الناس على أرض الواقع العقلية السليمة لتطبيق الخطة المتفق عليها أيا كانت. وفي هذا الصدد، يجب استكمال نهج البدء من أعلى إلى أسفل بنهج البدء من القاعدة.

ويعني هذا بالنسبة للبعثة، وللسيد ستاينر في الحقيقة، أن برنامج العمل سيكون ثقيلا جدا في الشهور القادمة. ومن الضروري إشراك زعماء كوسوفو والطوائف على جميع الأصعدة حتى يعالجوا النواحي العملية لمستقبل كوسوفو. وهناك حاجة إلى بناء القدرات في كوسوفو. ولقد شدد بعض أعضاء المجلس على أهمية التعليم في هذا الصدد. وأود أن أقول إن جهودا كبيرة بُذلت من أجل نقل السلطة إلى الوزارة القادمة للتعليم والعلوم والتكنولوجيا. وتقوم إدارة التعليم الانتقالية الحالية بتعيين موظفين من جميع الطوائف للوزارة القادمة. ونفهم أن من المهم أن تحصل جميع الطوائف -بما فيها بالطبع الطلاب الصرب الكوسوفيون- على إمكانية تلقي التعليم العالي، وأعتقد أنه تم التوصل إلى تفاهم في هذا المضمار مع السلطات في بلغراد. وفي الوقت ذاته، لا نعتقد بوجوب إقامة نظام تعليمي متواز. ويجب أن تكون هذه سياسة متكاملة. كذلك أود أن أبلغ المجلس بأن إدارة التعليم الانتقالية تعمل على وضع منهج دراسي متعدد اللغات سيتعين استكماله مع جمعية كوسوفو.

ثمة حاجة إلى بناء القدرات، ولكن توجد أيضا حاجة إلى تركيز البعثة على بعض الأولويات الهامة ذات الضرورة الجوهرية لنجاح الاستراتيجية السياسية. وفي هذا الصدد، أود أن أقول بضع عبارات بشأن بند آخر أثارته وفود عديدة، ألا وهو قضية الأمن. فالأمن في كوسوفو ما زال في حقيقة الأمر يمثل همًا. ونحن غير راضين عن أحداث مثل الحادث المذكور في الفقرة ٢٣ من التقرير، عندما اعتُقل أفراد في حوزتهم أسلحة، على سبيل المثال. فما زالت هذه للأسف واقعة تحدث بانتظام في كوسوفو.

البعثة تعمل بكد لمعالجة القضايا الأمنية. فهي تعمل بكد لمعالجة الجريمة ذات الدوافع السياسية وكذلك الجريمة المنظمة. وأود التشديد على خمس أولويات في المعركة ضد الجريمة المنظمة حددتها البعثة: المعركة ضد البغاء والاتجار، وضد غسيل الأموال والجرائم الاقتصادية، وضد كسب المال بالعنف والابتزاز، وضد الإرهاب، وضد الحيازة غير القانونية للأسلحة والاتجار بالأسلحة والذخائر. المعركة ضد الجريمة المنظمة أولوية هامة من الركن الأول للبعثة. وسوف تشمل استحداث المزيد من الأدوات التشريعية والمؤسسية الأخرى، إلى جانب ما تم استحداثه بالفعل. وستعمل وحدة مكافحة الجريمة الاقتصادية في عنصر التعمير الاقتصادي بشكل وثيق مع الركن الأول لمعالجة قضايا الجريمة الاقتصادية، التي ترتبط ارتباطا كبيرا باستدامة الأنشطة الإجرامية، إذا جاز القول.

والمجال الآخر الذي يعد شاغلا هاما للبعثة في مجال الأمن هو بالطبع أمن أعضاء الجمعية. ولقد دربت قوة شرطة كوسوفو بالفعل ٩٦ ضابطا لكي يتولوا توفير الحماية السرية لأعضاء الجمعية. وسيتم توسيع هذه الفرقة التابعة لإدارة شرطة كوسوفو في عام ٢٠٠١ لتوفر الخدمة الأمنية لجميع وزراء المؤسسات المؤقتة. وستكون أولى فرق الحماية السرية التابعة لهيئة الشرطة جاهزة للعمل الشهر القادم، والهدف أن تضم ١٨٠ ضابط حماية سرية بحلول منتصف هذا العام. وهناك حاجة ملحة لضم ٢٠ ضابط حماية سرية دولية على الأقل إلى وحدة الحماية السرية التابعة للبعثة من أجل تعزيز فعالية تلك الوحدة وتوفير حرية الحركة لأعضاء المجلس الكوسوفيين الصرب.

المجال الهام الآخر في توفير الأمن هو بالطبع مراقبة الحدود التي أشار إليها الممثل الروسي. ويكاد يكون من المستحيل إغلاق أية حدود بشكل كامل، ولكني أريد أن أبلِّغ المجلس بأن البعثة وقوة كوسوفو تبذلان كل جهد لمراقبة حدود كوسوفو. وما زالت عمليات البحث مستمرة على طول الحدود وهي تستهدف المتطرفين والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر عملية كبرى تمت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ عندما شنت قوة كوسوفو والشرطة التابعة للبعثة أكبر عملية متزامنة حتى الآن للبحث عن الأسلحة. وشارك في تلك العملية ٣٠٠٠ جندي من جميع الألوية متعددة الجنسيات. وأسفرت العملية عن عدد من الاعتقالات والاستيلاء على كميات متنوعة من الأسلحة. وسنواصل بتعاون وثيق مع قوة كوسوفو تطوير هذا المجهود من أجل طمأنة شعب كوسوفو بأن الذين يحترمون القانون، وهم الأغلبية العظمى من شعب كوسوفو، يشعرون بالأمن في كوسوفو.

وإلى جانب قضية الأمن، وبينما تركز البعثة على مهامها الرئيسية وبعض الأهداف الرئيسية الهامة لتوفير المناخ السياسي الجيد، سيتعين على البعثة خلال الشهور الـ ١٢ القادمة أن تعالج قضية إعادة تشكيلها. وقد بدأنا بالفعل نرى أن الركن الثاني، ركن الإدارة المدنية، قد شهد تخفيضا كبيرا في عدد موظفيه في الوقت الذي يتم فيه تعزيز الركن الأول، وذلك على وجه التحديد لتعزيز سيادة القانون وتوفير الأمن وتشكيل سلطة قضائية عاملة، وهو شاغل سياسي رئيسي.

إننا نتوقع من الممثل الخاص الجديد أن يركز كثيرا على إعادة تشكيل البعثة في عدد من المجالات لتنتقل من دورها التنفيذي إلى دور استشاري، فتعيد بذلك التوازن بين مختلف الأركان لمعالجة الأولويات الباقية للبعثة. ومن المؤكد أن إعادة الهيكلة ستؤثر على الركن الثالث، وعلى الركن الرابع في نهاية المطاف، مثلما أثرت على الركن الثاني. ومن ثم أرى أن التنظيم الداخلي للبعثة هو بالتأكيد إحدى المهام الهامة للممثل الخاص الجديد.

وأعتقد، بالنظر إلى تأخر الوقت، أنني سوف أنهي كلمتي بالتشديد على أنه تم إنجاز الكثير، ولكن لا يزال يتعين

عمل الشيء الكثير. وحاليا، فإن الاستراتيجية تتمثل في اختبار إرادة شعب كوسوفو بانخراطه بحيث يتسنى للمؤسسات المؤقتة التي أنشئت في العام الماضي أن تعمل. وسيوفر ذلك أساسا سليما للمناقشة التي ستجري في المستقبل بشأن وضع كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون لهذه الجلسة. وبهذا يكون المجلس قد فرغ من المرحلة الحالية من مناقشة البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠
